تنمية الرافدين ٧٨(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [١٢٣-١٤٣]

دور التحليل المالي والمحاسبي في تقييم أداء القطاع المالي في مرحلة التهيئة لبرنامج الخصخصة نظرة خاصة على مصرف الرافدين العراقي

إيناس عبد الله حسن
مدرس/قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يسعى هذا البحث الى التعريف بمفهوم الخصخصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، الى جانب إظهار دور تلك الأطر في اختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخصخصة تمهيدا لدراسة المقومات المحاسبية والمالية لتنفيذ هذا البرنامج على القطاع المالي (المصارف)، وإظهار دور المعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي في تقييم الأداء المحاسبي والمالي له باستخدام مؤشرات تقليدية تضم مقاييس الربحية، مخاطر السيولة ورأس المال.وأخرى حديثة تتمثل برضى العاملين والعملاء والمجتمع لقياس جودة الخدمة، فضلا عن إظهار مدى شفافية التقارير المحاسبية .

إذ تم تحديد المشكلة بالسؤال الأتي: "هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي، وبما يسهل التهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة المقترح لإعادة هيكلة النظام المالي للمصرف باختيار أفضل الطرق وانسبها للبيئة الاقتصادية في العراق ؟ ".

وقد أظهرت المؤشرات التقليدية والحديثة النتائج آلاتية:

١. ضعف في الاداء المالي للمصرف بسبب انخفاض الربحية وتذبذب السيولة، فضلا عن عدم كفاية رأس المال.
٢. ضعف في كفاءة إدارة المصرف بما ينعكس أثره على كفاءة الاداء المحاسبي من خلال قراراتها المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية المعتمدة خاصة في ظل السعي للانظمام للأسواق المالية العالمية مع وجود مطلب أساسي بتطبيق معايير محاسبية دولية.
٣. عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف.
٤. عدم فاعلية السياسات التوظيفية الداخلية والخارجية المتبعة من قبل المصرف.

مقدمة

يحتل القطاع المالي بصورة عامة أهمية كبيرة في استراتيجية النمو لدوره في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوظيف الاستثمارات. كما انه يعد المصدر الرئيس لتوفير

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٢/٢٤ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٤/١٩

الأموال للقطاع العام للحصول على الاحتياجات المالية الحاضرة.وتزداد أهميته من خلال مجموعة اعتبارات تتمثل بـ (Ive and Others, 1991, 7)

- هناك عدد كبير ممن يمثل و يستخدم هذا القطاع وكل واحد منهم يحمل مسؤوليات وأهدافاً مختلفة.
- يعد التعامل المالي ادات مهمة في التأثير على عنصر المشاركة وفرض الشروط والقيود المؤثرة في حركة الاقتصاد.
- يعد متغيراً يؤثر ويتأثر بالاقتصاد والسياسة والمجتمع.

و في العراق تزداد أهمية الدور الذي تلعبه المصارف في تحريك الاقتصاد نظرا لانعدام وجود سوق لرأس المال، وعدم كفاءة سوق الأوراق المالية من جهة الى جانب عدم فاعلية الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية الأخرى من شركات تأمين وصيرفة من جهة أخرى، غير أن القيود المفروضة من قبل قانون البنك المركزي، فضلا عن ضعف رأس المال لهذه المصارف حيث يصل عدد المصارف في العراق ١٧ مصرفاً حكومياً وخاصاً لا يتجاوز رأس مالهم جميعا ٢ مليار دولار، مما يضعف من الدور الذي يمكن أن تؤديه في ظل الانفتاح الذي يشهده العراق ومن ثم صعوبة دخولها الى السوق العالمية التنافسية دون وجود إصلاحات وإعادة هيكلة لها.

وعند إلقاء نظرة خاصة على مصرف الرافدين بوصفه يمثل جزءا من النظام المالي العراقي نجد انه يتكون من ١٧٠ فرعاً منتشرة في أنحاء العراق وخارجه وتبلغ ودائعه ٨٠٠ مليون دولار.وهو يمثل ٧٥% من قاعدة الودائع في العراق غير انه مثقل بديون تبلغ ٢٠ مليار دولار وهي تمثل سدس الديون الأجنبية على العراق وذلك بحكم مسؤوليته عن الأعمال المصرفية للحكومة السابقة وقيامه بفتح خطابات ضمان لها.

إن ضعف رأس المال من جهة والديون الخارجية من جهة أخرى ستؤثر في فاعلية الدور المنتظر من مصرف الرافدين في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. ولهذا فانه لابد من تحسين كفاءة الأداء المالي فيه بما يضمن التحول التكنولوجي ودخول سوق المنافسة العالمية بما يطور مناخ الاستثمار وسوق الأوراق المالية ويؤدي الى جذب المدخرات المحلية والأجنبية،في خطوة لتكامل الجهاز المصرفي وتنمية العادات المصرفية(حسين، ١٩٩٦، ٤٨).

ولا يخفى ما لذلك من اثر في توفير السيولة اللازمة لتنشيط الاقتصاد العراقي خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لمصادر التمويل والاتجاه الدولي الجديد نحو مصادر تمويل بعيدة عن النفط.

وباعتبار أن الخصخصة احد أدوات إعادة الهيكلة لهذا تظهر أهمية تحديد البرنامج المناسب لها وبما يتفق مع وضع البيئة المصرفية(عبدالله، ٢٠٠٣، ١). وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى تجارب العديد من الدول في خصخصة القطاع المالي (المصارف): كتجربة المكسيك، هنكاريا، سلوفانيا، البرازيل، نيجيريا، الهند، تركيا، ايرلندا، إيران، الجزائر، تونس، مصر وسوريا ومارا فق بعض هذه التجارب من تعثرات وأخطاء

والبعض الأخر من نجاحات. فالعبرة في أن مهام الدولة لاتنتهي بمجرد الخصخصة لذلك القطاع بل تستمر وتزداد من خلال تحول دور الدولة من الملكية العامة الى الرقابة (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٦). فعملية التحول الاقتصادي هذه تبقي الدور الفعال للحكومة من خلال المراقبة والسماح بالتدخل لإعادة الإصلاح للسوق عن طريق غطاء الأسعار(Jelic and Others,2003,17).

إذ أن اتساع فكرة فشل القطاع تحتم عليها عدم التخلي عن دورها في التنظيم وفعالية هذا الدور في التأثير علي رفع قوى السوق وتعظيم العائد وتوليد عوائد أخرى أكثر فاعلية (Starr, 1988,23).

المشكلة

لاشك أن اتجاه العراق نحو زيادة الانفتاح والتعرض للأسواق العالمية والمنافسة الدولية يحتم عليه إجراء عدة إصلاحات لإعادة هيكلة القطاعات غير البترولية لتستطيع مواجهة هذه المنافسة، ونظرا لانعدام أسواق راس المال في العراق وضعف أسواق الأوراق المالية من جهة أخرى، فضلا عن أهمية القطاع المالي بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة في توفير الأموال اللازمة لإتمام عملية الاعمار بما ينشط النمو الاقتصادي ويحقق التحرر المالي والتجاري، من هنا فان القطاع المالي (المصارف وتحديدا مصرف الرافدين) يعد اليوم أكثر القطاعات ترشيحا لعملية إعادة الهيكلة باستخدام الخصخصة.

ومع الأخذ بالاعتبار فشل عملية خصخصة بعض منشات القطاع الصناعي والزراعي والسياحي التي حصلت في العراق في فترة الثمانينات وبغض النظر عن الأسباب والدوافع السياسية التي أدت إلى ذلك الفشل. وبعيدا عن الخوض في سلبيات الخصخصة وإيجابياتها، على اعتبار أنها أصبحت أمرا لابد منه (الخيون، ٢٠٠٤، ١) في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها العراق اليوم. أصبح من الضروري معرفة كيف نجعل منها خطوة في مصلحة الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من أن عملية الاختيار قد تمت الا أن ذلك لا يلغي أثر تهيئة البيئة الاقتصادية لتنفيذ برنامج الخصخصة ودورها في تسهيل التنفيذ وإنجاحه.ويظهر اثر التهيئة من خلال العلاقة الواضحة بين علم المحاسبة وعلم الاقتصاد في تسهيل جمع البيانات والمعلومات الصحيحة عن مصرف الرافدين لاستخدامها في تحديد نواحي القوة والضعف في الأداء المالي للمصرف بما يسهل الاختيار الرشيد لأسلوب أو شكل الخصخصة الذي سيتلاءم مع واقع البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق.

من هنا يمكن تحديد المشكلة من خلال السؤال الاتي:

"هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المالي والمحاسبي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي وبما يسهل تنفيذ برنامج الخصخصة المقترح لإعادة هيكلة النظام المالي للمصرف باختيار أفضل الطرق وانسبها للبيئة الاقتصادية في العراق؟".

أهمية البحث

إن الخصخصة بوصفها برنامجاً اقتصادياً باتت واقعا في الكثير من الدول سعيا وراء إجراء إصلاحات على القطاعات العاملة فيها، لإعادة هيكلتها بشكل يعزز من نقاط القوة في أدائها المالي، ويجعلها تأخذ دورها الصحيح في التنمية الاقتصادية للدولة، هذا إذا ما تمت بشكل صحيح وتحت إشراف ورقابة مستمرة. وانطلاقا من ذلك لابد من أن يتم التنفيذ بناءا على قاعدة من المعلومات الصحيحة والتي بدورها ستساعد في التخفيف من النظرة التشاؤمية حول الخصخصة والناشئة بسبب الحديث الكثير حول سلبياتها والتجارب الفاشلة التي تمت في العديد من الدول.

من هنا تظهر أهمية البحث تظهر من خلال مناقشته لفكرتين رئيستين تدوران حول:

١. مرحلة التهيئة والإعداد بوصفها خطوة مهمة تسبق التنفيذ لبرنامج الخصخصة وتساعد في تسهيل عملية التنفيذ وإنجاحها، والتي تظهر فاعليتها بما تستند عليه من بيانات ومعلومات دقيقة.
٢. أهمية مصرف الرافدين بوصفه يمثل ٧٥% من قاعدة الودائع في العراق ودوره في توفير السيولة اللازمة لإتمام الاعمار والنمو الاقتصادي في ظل غياب سوق رأس المال.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

١. التعريف بمفهوم الخصخصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، ومن ثم دور تلك الأطر في المساعدة باختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخصخصة.
٢. دراسة دور المعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمالي وإظهار أثرها في تحديد نقاط القوة والضعف لتقييم الأداء المالي والمحاسبي للمصرف بما يهيئ لعملية تنفيذ برنامج الخصخصة بسهولة ونجاح من خلال استخدام نتائج التقييم في اختيار الشكل المناسب للبرنامج بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث

يمكن تحديد فرضية أساسية للبحث تتمثل في:

"هناك دور مهم للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المالي والمحاسبي بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة وغير المنشورة لمصرف الرافدين بما يساعد في تقييم أدائه المالي والمحاسبي لتحديد نقاط القوة والضعف والتي بدورها تسهل التهيئة لاختيار الشكل المناسب للخصخصة بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق".

منهج البحث

لتحقيق هدفي البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في محاولة للتأكيد على أسلوب فني يظهر حالات التعامل مع المعلومات المقدمة من المحلل المالي والمحاسبي، لبيان دورها في اتخاذ القرار الخاص في التهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة، والتأكيد على أهمية استخدامها بشكل أكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد الكلي والجزئي معا.

محتويات البحث

استنادا الى ما تقدم سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: التعريف ببرنامج الخصخصة.

المحور الثاني: المقومات المحاسبية والمالية اللازمة للتهيئة لخصخصة مصرف الرافدين العراقي.

المحور الثالث:اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي.

التعريف ببرنامج الخصخصة

يمكن توضيح هذا المحور من خلال طرح مجموعة من النقاط وكما يأتي:

١. مفهوم الخصخصة

بعيدا عن العرض الرتيب في هذا المجال ومع وجود الكثير من المفاهيم التي عرضها العديد من الباحثين حول الخصخصة فأن ابرز ما لفت نظرنا المفهوم الشامل الذي قدمه الباحث Starr (Starr, 1988, 1-23) إذ عرض مفهوم الخصخصة من ثلاث وجهات نظر رئيسية شاملة تضم:

- § الخصخصة كفكرة ويتوضح هذا المفهوم من خلال التمييز بين العام والخاص، إذ إن الاختلاف بينهما كالاختلاف بين المصطلحات المستخدمة لوصف صفات متعاكسة مثل المفتوح والمغلق أو الكل والجزء أو الشفافية واللاشفافية.
- § الخصخصة كنظرية ويتوقف هذا التفسير على عدة رؤى تتمثل بـ:
  - إعادة توزيع الملكية في ظل سيادة السوق التنافسية.
  - نقل وظيفة الاقتصاد الى القطاع الخاص بشكل لايعني معه التخلي عن كل الأنشطة لحمايتها من الضغط وبالتالي التأثير على الاقتصاد الجزئي.
  - تخفيف أعباء الحكومة من خلال تغيير القيمة السياسية لفهم الأعمال في المجتمع.
- § الخصخصة كسياسة وذلك على اعتبار أن الحكومة لا يمكنها أن تدير الأعمال كما تديرها المنشآت التجارية بسبب اجراءاتها الواسعة، واضطرارها الى تقديم إضافات

الى جانب كل خدمة تقدمها، من هنا فإنها تلجأ الى الخصخصة كأمر يبدو وكأنه الدواء الذي تستخدمه لحل الصعوبات التي تواجهها.

إن أكثر المفاهيم السابقة تماشيا مع دور المعلومات المقدمة من كل من المحلل المحاسبي والمالي يتمثل بمفهوم نظرية الخصخصة وذلك يظهر واضحا من خلال اعتبارها أساسا في عملية إعادة التوزيع من جهة وركنا مهما في إتمام الرقابة عند نقل وظيفة الاقتصاد أو تخفيف الاعباء على الحكومة من جهة أخرى.

٢. العناصر المؤثرة في الخصخصة

إن الأدوات والسياسات التي يمكن استخدامها لإنجاز الخصخصة قد تتأثر بمجموعة من العناصر يمكن تحديدها بالاتي: (بشير، ٢٠٠١، ٣)

- الهدف من برنامج الخصخصة.
- الوضع المالي للمؤسسة العامة.
- إمكانية حشد وتعبئة موارد القطاع الخاص.
- الظروف السياسية المواتية.
- ظروف التضخم وعدم استقرار الأسعار.
- تقييد حرية التجارة.
- ما يتعرض له العمال والموظفون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط قاسية من قبل الإدارة الجديدة.

من خلال ما تقدم نجد أن الوضع المالي للمؤسسة يعد عنصراً مهماً ومؤثراً في إنجاز الخصخصة من هنا فان إظهار نقاط القوة والضعف فيه يعد أمرا ضروريا عند إعادة هيكلته، وهذا لا يتم الا بالاعتماد على معلومات موثوقة وصحيحة.

٣. الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة

تعد عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أمر ليس بالسهل ويحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة لتأخذ عملية التحول مداها الزمني.ويمكن تحديد أهم الأطر البيئية اللازمة لعملية التحول بالاتي: (الريح، ٢٠٠٤ ،١-٣)

أولاً- إطار البيئة الاجتماعية: ويشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين إذ لابد من توعيتهم بفكرة الخصخصة، لان الفهم الضعيف قد يؤدي إلى أثار على مدى القبول الاجتماعي وبالتالي مدى التعاون الذي ينعكس أثره على عدم الإقبال على التنفيذ والتشكيك بالنتائج.

ثانياً- إطار البيئة الاقتصادية: وتعني طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والايجابيات والسلبيات فيه وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة

ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها وطبيعة الأنظمة المحاسبية المترتبة على ذلك.

ثالثاً- إطار البيئة القانونية: ويتطلب إيجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات والقوانين المالية التي تنظم عمل المصارف والمحاسبين والمحللين الماليين والأسواق المالية وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين، فضلا عن مراجعة القوانين الموجودة لتعديلها بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة وبما لا يتعارض مع توجهات الخصخصة.

٤. شروط تطبيق برنامج الخصخصة

يمكن تحديد أهم الشروط المطلوب مراعاتها لتطبيق برنامج الخصخصة بالاتي: (بشير، ٢٠٠١، ٤)

- مراعاة المصلحة العامة إذ لابد من وضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المنقولة من الاصطدام بالمصلحة العامة ويمكن تحقيق هذا الشرط من خلال الطريقة أو الأسلوب المعتمد في تطبيق برنامج الخصخصة، ويمكن الإشارة إلى ما حصل في العراق في الثمانينات عندما تم بيع بعض منشآت الدولة لمجموعة من المقربين للنظام السابق وبمبالغ مؤجلة الدفع وصلت الى نسبة ٧٠% من قيمتها.
- تجنب القرار غير المدروس فمن الخطأ التحول الى الخصخصة دون إجراء دراسات وافية عن طريق جمع المعلومات و التأكد من صحتها للتعرف على المركز المالي أو القطاع المقترح تخصيصه لتحديد نقاط القوة لتطويرها، ونقاط الضعف لمعالجتها.
- التدرج والانتقائية إذ إن التسرع يؤدي الى إهدار حقوق الدولة والوقوع في أخطاء الدول الأخرى والمهمة لاتنتهي بانتهاء العملية، وإنما تستمر الى ما بعد ذلك من خلال الرقابة لضمان عملية النجاح.

ويمكن أن نجد في تجارب الدول الأخرى مجموعة من السمات المهمة التي تسهل فهم خصوصية هذا البرنامج، فضلا عن الاستفادة من دراسة ما نتج عنها من قرارات للتعرف على مدى مناسبتها للبيئة العراقية وعدم التعجل في إصدار الأحكام العشوائية، وسيتم عرض تجارب بعض الدول في المحور الثالث.

٥. صور الخصخصة وأشكالها

تأخذ الخصخصة صورا وأشكالا تختلف من دولة الى أخرى تبعا لاختلاف نظرة كل دولة لعملية الخصخصة وما تتوقعه منها.ويمكن تقسيم هذه الصور والأشكال الى ثلاث مجموعات رئيسة وكما يأتي: (عبد اللطيف، ١٩٩٥، ٣٢-٣٤)

أولاً- الخصخصة الصريحة أو الكاملة وتشمل:

- البيع الكلي أو الجزئي للمشاريع العامة وتحويلها الى الملكية والإدارة الخاصة.
- زيادة رأس مال المشاريع العامة عن طريق طرح اكتتاب في الزيادة للمشاريع العامة القائمة بين القطاع الخاص لتمويل التوسعات الجديدة في تلك المشاريع.
- تصفية المشاريع العامة لتحملها الخسائر وعدم الجدوى الاقتصادية لاستمرارها.

ثانياً-الخصخصة الجزئية وتشمل:

- احتفاظ الدولة بملكية المشاريع العامة وما يترتب على ذلك من حقوق ومزايا الا إنها تعهد بإدارتها الى جهات خاصة ذات كفاءة على أسس ذات ربحية اقتصادية (خصخصة الإدارة) .
- تأجير بعض المشاريع العامة بعقود إيجار طويلة الأجل الى القطاع الخاص وفقا لشروط مناسبة كإجراء التوسعات والإصلاحات والصيانة الدورية المطلوبة وإصلاح الهيكل المالي.
- السماح للقطاع الخاص بإقامة مشاريع جديدة مقابل حق الانتفاع لمدة معينة تعود بعدها ملكية تلك المشاريع للدولة.
- السماح للقطاع الخاص بالقيام ببعض الأعمال المساندة في المشاريع العامة مثل الصيانة والنقل والترميم والبناء من خلال مناقصات تنافسية
- السماح للقطاع الخاص وتهيئة الظروف له لإقامة مشاريع لإنتاج سلع أو خدمات تنتجها الدولة لمنافستها.

ثالثاً- الخصخصة الضمنية أو خصخصة الإجراءات وتشمل:

احتفاظ الدولة بملكية وإدارة المشاريع العامة الا أنها تقوم بإدارتها على أساس قوى السوق وآلياته وفقا لمفهوم القطاع الخاص من خلال تبسيط القوانين والنظم الخاصة بالإدارة وتخفيف أو حتى إلغاء قيود الرقابة الحكومية عليها.

والجدير بالذكر أن الخصخصة التي تمت في العراق في فترة الثمانينات كانت من نوع الخصخصة الصريحة الكاملة عن طريق البيع الكلي لتلك المشاريع وتحويلها للقطاع الخاص.

المقومات المحاسبية والمالية اللازمة للتهيئة لخصخصة مصرف الرافدين العراقي

يمكن تحديد أربعة أهداف رئيسة لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي تتمثل بالاتي:

١. رفع كفاءة الأداء المالي للمصرف للدخول في سوق المنافسة العالمية.

٢. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في المصرف.
٣. زيادة فاعلية أسواق الأوراق المالية وتحسين مناخ الاستثمار.
٤. تنمية الممارسات المصرفية وتطويرها.

ولتحقيق هذه الأهداف فانه لابد من وجود مقومات أساسية تسهل من عملية توفير المعلومات الموثوقة والصحيحة التي تساعد بدورها في اتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن تحديد هذه المقومات بـ:

أولاً- المقومات المحاسبية

أ. المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة من قبل مصرف الرافدين

إن المتتبع لما يطبق في العراق من أنظمة محاسبية يجد بان هناك مجموعة منها تضم:

- النظام المحاسبي الحكومي الموحد المطبق في بعض الدوائر الحكومية كالجامعات ودوائر الضريبة.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمنشآت الاقتصادية العاملة في العراق سواء كانت محلية أم أجنبية.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف الحكومية والخاصة.

والى جانب هذه الأنظمة نجد بان هناك مجموعة من القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي والتي تتميز بعدم الزاميتها في التطبيق، فضلا عن أنها في جملتها لا تعدو عن أن تكون مشابهة بصورة أو بأخرى للمعايير المحاسبية الدولية، اذ نجد من خلال مقارنة سريعة أن بعض هذه القواعد جاء مشابه تماما للمعايير المحاسبية الدولية كالقاعدة ١ قياس نتيجة النشاط لعقود الإنشاء، والقاعدة ٤ المحاسبة لأثار التغير بأسعار العملة الأجنبية، والقاعدة ٩ الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة.وقواعد أخرى نصت صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٢ تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الاحتياطيات المتعلقة بها، والقاعدة ٣ رسملة نفقات الاقتراض. وأخيرا قواعد جاءت بالاجتهاد على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٥ المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية، والقاعدة ٧ كشف التدفق النقدي.

ومصرف الرافدين بوصفه احد المصارف العاملة في العراق فهو ملزم بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف مع عدم الزاميته تجاه القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي، من هنا فان ما يظهر في قوائمه المحاسبية من معلومات سيكون معتمدا على مكونات ذلك النظام من قواعد وأسس محاسبية.

وفي ظل الاتجاه السائد حاليا حول التركيز على استخدام المعايير المحاسبية الدولية وما لذلك من اثر قد ينعكس على دقة القياس لتلك البيانات، إذ أظهرت العديد من التجارب أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية بصورة أو بأخرى يؤثر في النتائج المالية لبعض المنشآت التي تستخدم أنظمة محاسبية محلية كتحويل الخسارة الى ربح وبالعكس نتيجة اختلاف المفاهيم المحاسبية التي تؤدي الى الخلط في تحميل المصروفات أو الإيرادات (احمد، ١٩٩٥،٢٨).

ب. الشفافية في الإفصاح المحاسبي لمصرف الرافدين والآثار المترتبة عليها:

تعد المعلومات المحاسبية من الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات (لوندي، ١٩٩٨، ٢٨). مما يظهر أهمية تطوير التقارير المالية للاستجابة للتطورات الجديدة في الصناعة المصرفية، بسبب التقدم التكنولوجي لان بقاءها على ما هي عليه ربما يعرضها للضمور أو حتى للاختفاء، لأنها ستصبح مجرد تكلفة مرتفعة (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وهنا ينادي البعض بضرورة التمييز بين وظيفة تقديم المعلومات و وظيفة استخدامها (ـــــ، ٢٠٠٣، ١٩) وقد يكون هذا التمييز مهما للمستخدم الداخلي، أما فيما يتعلق بالمستخدم الخارجي فانه يصبح سلاحا ذا حدين ولاسيما في ظل عدم الشفافية في العرض المستخدمة في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف والمتميزة بأسلوب العرض الإجمالي المبتعد عن إظهار الكثير من التفاصيل ذات الأثر الواضح في الحكم على الأداء المالي من جهة واتخاذ القرار المالي من جهة أخرى.

و كون المصرف ملكاً للقطاع العام يجعل من عملية نشر البيانات المحاسبية والتوسع في الإفصاح أمرا غير ضروري من وجهة نظر المسؤولين في المصرف على اعتبار عدم وجود مستخدم خارجي كالمساهم مثلا هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى عدم وجود الاهتمام من قبل المجتمع للمطالبة بالإطلاع على ما يتعلق بالمصرف من تقارير مالية، من هنا فان التركيز يكون على مستوى المستخدم الداخلي متمثلا بالإدارة بشكل خاص وعلى المستوى الخارجي متمثلا بالجهات الرقابية كالبنك المركزي وديوان الرقابة المالية.

كما أن طبيعة النظام المحاسبي الموحد المستخدم من قبل المصرف يفرض استخدام أسلوب محدد في عرض البيانات بالإضافة الى استخدام مصطلحات اقرب الى المحلل القومي بما يضع القيود أمام التعامل معها من قبل المستخدم العادي، فضلا عن أن أسلوب الدمج المستخدم في عرض الموجودات والمصروفات والإيرادات من قبل المصرف على اعتبار أن تفاصيلها من ضمن البيانات غير المنشورة و المقصورة على الاستخدام الداخلي يضعف من الشفافية في تلك التقارير.

هذا الى جانب وجود نقص ملحوظ في المعلومات الأخرى:كطريقة احتساب الاندثار المستخدمة، مكونات المحفظة المالية، السياسات المتبعة في منح القروض وتحويل

أرصدة العملات الأجنبية، المعايير المستخدمة لتقييم أداء المصرف والعاملين فيه وما يقدمه لهم من حوافز ودورات تدريبية لرفع كفاءة العمل وفاعلية العاملين فيه، الإيرادات المحققة من البنود خارج الميزانية، فضلا عما إذا كان المصرف يقدم خدمات استشارية للمجتمع.

لهذا فان الشفافية في الإفصاح ستسهل من توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة للحكم على مدى كفاءة وفاعلية الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين بالنسبة لكل من المستخدم الداخلي و الخارجي.

ثانياً- المقومات المالية

وسيتم التركيز هنا على عملية تقييم الأداء المالي للمصرف وبالشكل الاتي:

أ. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه التقليدي

عند استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم أداء مصرف الرافدين نجد أن هناك مصدرين للمعلومات المستخدمة في هذا التقييم:

المصدر الأول: المعلومات التي يقدمها المحلل المحاسبي بوصفه منتجاً ومستخدماً داخلياً للبيانات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة وانطلاقا من كونه يستطيع الحصول على البيانات الداخلية والسياسات والملفات السرية للمصرف بما يساعد في تحديد أوجه القصور في الأداء المالي والمحاسبي للمصرف وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتضمن الأتي:(حسبو، ١٩٩١، ٤٥).

١. هل اختلفت القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها للإدارة العليا للمصرف عن تلك القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها لأغراض النشر أو الجهات الرقابية كالبنك المركزي؟.
٢. ماهي التوقعات التي يمكن حسابها لأثر القواعد الرقابية والنظم والإعفاءات الضريبية المستقبلية على أرباح المصرف وحصته في السوق المصرفية؟.
٣. ماهي طبيعة الملاحظات الجوهرية التي وردت بتقارير الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية و البنك المركزي وكيف تم الرد على تلك الملاحظات؟.
٤. ماهي السياسات المتبعة من قبل المصرف في إعدام الديون وإلغاء التسهيلات الائتمانية وهل تم إعادة النظر في تلك السياسات في السنوات الأخيرة؟.
٥. ماهي سياسة المصرف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة عامة وتلك الممنوحة للعاملين بالمصرف بصفة خاصة؟.
٦. ماهي أنواع ورتب الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف في محفظته؟ وبالنسبة للأوراق المالية الحكومية ماهي مدة الاستحقاق وما مقدار معدل العائد الذي يتم الحصول عليه؟.

٧. هل يخطط المصرف لاستهلاك بعض من أصوله وما اثر ذلك على نتائج نشاط المصرف ؟.
٨. ماهي سياسة المصرف في اقتناء وتحويل أرصدة العملات الأجنبية الى عملات أخرى؟.
٩. ماهي السياسات الوظيفية التي يتبعها المصرف وماهو حجم الحوافز والمكافآت الدورية وتعويضات ترك الخدمة وغير ذلك من نظم العاملين به؟.

المصدر الثاني: المعلومات التي يقدمها المحلل المالي. وهنا نجد أن أفضل المؤشرات التقليدية في هذا المجال قد تم تحديدها من قبل الباحثين بمؤشرات الربحية ومخاطر السيولة و رأس المال (Megginson, 2004, 8,17).

ويمكن تحديد هذه المؤشرات بالنسبة لمصرف الرافدين وللسنوات ١٩٨٩-١٩٩٧كما في الجدول الأتي (الشكرجي، ١٩٩٩، ١١٠-١٤٧):

الجدول ١
المؤشرات التقليدية لأداء مصرف الرافدين العراقي

المؤشرات	النسب المالية	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الربحية	صافي الربح/إجمالي الموجودات	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٠٥	٠.٠٠٣	٠.٠٠٩	٠.٠٠٥	٠.٠١
	صافي الربح/إجمالي الودائع	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٠.٠١	٠.٠٠٦	٠.٠١
مخاطر السيولة	النقدية/إجمالي الودائع	٠.٢٣	٠.١٤	٠.١٦	٠.٢٥	٠.٣٨	٠.٢٥	٠.٣٢	٠.١٧	٠.٢٠
	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	٠.٧٠	٠.٧٩	٠.٧٧	٠.١٤	٠.٠٨	٠.١٩	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٠٧	٠.٠٠٩	٠.٠٠٨

فالتحليل الذي يقدمه المحاسب والمتعلق بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية وتقارير المحاسبة الإدارية يعد أكثر دقة من أي تحليل أخر. لكنه في الوقت نفسه لا يغني عن التحليل الذي يقدمه المحلل المالي إذ يكمل احدهما الأخر (حسبو، ١٩٩١، ٤٤-٤٥).

غير أن الأمر من وجهة نظر المحلل المالي سيتضمن صعوبة اكبر لانخفاض مستوى الشفافية من جهة، وعدم وجود المنافسة في السوق المصرفية العراقية بما يعني انعدام فرص الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى بسبب القيود الحكومية المفروضة.

ب. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه الحديث

إن الاتجاه التقليدي في تقييم أداء المصارف يتمثل بتعظيم العوائد المالية، غير أنها لم تعد المقياس النهائي للأداء، وذلك لان رضى العميل والمجتمع والعاملين أصبح يحتل مركز الأهمية، على الرغم من أن هذه العناصر لا تظهر في التقارير المالية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٦٥).

كما أن التطور الذي حدث في ثورة القياس أدى الى ظهور مقاييس جديدة للأداء المالي أعدت بلغة نظم المعلومات الإدارية تضم مقاييس لجودة الخدمة تمثل الاتجاه الحديث للتقييم في صناعة المصارف التجارية، فالمصارف ومع أنها تبدو متماثلة في نشاطها الاانها في الحقيقة غير متجانسة فهي تتباين فيما تعرضه من منتجات وفيما تنتهجه من استراتيجيات في تقديم الخدمات (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وتسعى من خلال ذلك الى: (Armijo and Jha, 1997, 10).

١. الاستثمار في ظل أقل قدر ممكن من القيود الحكومية بما يحقق الضمان المناسب لهذه العملية.
٢. الالتزام بسياسة الحذر حول منح القروض وتقديم العون المالي لبعض الفئات والتعامل مع ديون القطاعات المختلفة بأولوية تتناسب مع أهمية القطاع في التنمية.

إن استخدام المؤشرات المستحدثة في تقييم الأداء المالي للمصرف في مجال العاملين من خلال تحقيق نوع من الرضا لدى العاملين وذلك بعد تطبيق القانون رقم ٢٢ الصادر في ١٩٩٧ اعتبارا من١٩٩٨/٧/١ القاضي بتوزيع جزء من الأرباح التي يحققها المصرف عليهم، غير أن الاستمرار بهذه السياسة وفي ظل المستوى الحالي من الأرباح قد يكون ظاهريا في مصلحة العاملين لكنه في الحقيقة يؤدي الى استهلاك رأس المال بشكل غير مباشر بما يضاعف من التأثير السلبي على المركز المالي للمصرف وإضعاف موقفه في السوق ومن ثم تقييد المنافسة وهذا ينعكس بشكل سلبي على رضا العملاء في المجتمع.

ونجد أن تحرك مصرف الرافدين للتحول الى مصرف يسعى للربح يحتم عليه الاتجاه نحو الجانب الاستثماري الحديث، فضلا عن تخفيض عدد العاملين البالغ ٧٣٠٠ موظف في المصرف مع إقرار خطة التقاعد المبكر من قبل الحكومة الجديدة كنوع من الإرضاء الذي يحقق الإنصاف في التعامل معهم في ظل سياسة الخصخصة المقترحة (الخيون، ٢٠٠٤، ١). وفي ظل معايير قياس الاداء المقترحة للمصارف تمهيدا لخصخصتها والمتمثلة بالكفاءة، الفاعلية، الإنصاف في التعامل وحجم القيود الحكومية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٣) .

و بناءا عليه يمكن تقييم أداء المصرف من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:
- هل هناك تغيير في مؤشرات الربحية ومخاطر رأس المال والسيولة باتجاه
- ايجابي ؟.
- هل حدث انفتاح على السوق المصرفي الأجنبي ومدى تحسن مناخ الاستثمار؟.
- هل توجد تقنية للتدريب والتنمية المؤسسية ومعايير للتحفيز؟.
- هل هناك مراجعة وإصلاحات قانونية وتنظيمية في قواعد البنك المركزي والقوانين الأخرى لتعديلها بما يتناسب والمتطلبات الجديدة؟.

اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي

إن التحرر المالي الذي يشهده العراق حاليا بعد صدور قانون الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للأجانب بالملكية الكاملة للشركات في جميع القطاعات ماعدا الموارد الطبيعية، الى جانب إمكانية الاستفادة من كامل الأرباح سوف يشجع على جذب الاستثمارات الخارجية الى داخل العراق بما يوفر المصدر التمويلي لإتمام عملية الاعمار وخلق فرص عمل جديدة خاصة بعد ارتفاع البطالة في العراق الى نسبة ٦٠%.

وربما تثير مسألة الاستثمار الأجنبي القليل من الحساسية لدى البعض غير أن العديد من الدول كاليونان مثلا تغلبت على هذه المشكلة من خلال تحويل المؤسسات الحكومية الى شركات مساهمة، ومن ثم ستكون عملية الامتلاك للشركة غير مباشرة من خلال الأسهم أو كما حدث في السعودية عندما سمح للأجانب من المقيمين فقط بالاستثمار بما يؤدي الى تعبئة مدخراتهم لصالح عملية التنمية (احمد، ١٩٩٥، ٢٨).

كما أن تجربة هنجاريا (Jelic and Others, 2003, 9) والمتمثلة بإصدار قانون للاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٠ والذي يسمح للأجانب بامتلاك ١٠٠% من المنشآت في القطاعات المختلفة ماعدا قطاع النفط والاتصالات بما يشجع الاستثمار وتدفق الأموال الأجنبية وفي الوقت نفسه السماح للعاملين في المنشآت التي تمت خصخصتها بامتلاك ٢٥% من أسهم المنشآت وحسب حجمها.

وإذا ما قارنا ذلك بتجربة المكسيك (Unal and Nararro, 1997, 7, 23) بالسماح للأجانب بامتلاك نسبة٣٠%، فضلا عن عدم السماح بتركز قوة امتلاك الأسهم لأي جهة محلية كانت أم أجنبية بأكثر من ٥-١٠%، مما يظهر دور البيئة القانونية في وضع إطار الصيغة التنظيمية لخصخصة المصارف بما يكفل توفير بيئة أفضل للرقابة تسمح بدعم النظام المالي أمام المنافسة الأجنبية.

إن وجود رقابة فعالة سوف يسهم في وضع معايير تنظيم الاستثمار الأجنبي الى جانب القوانين التي تفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود جهود محلية لوضع القيود على سلوك المستثمرين بما يدعم نمو سوق رأسمالية للمنافسة تسهم في التحرر المالي وتنظم مناخ الاستثمار(Nellis, 2000, 44, 82)، وما لذلك من آثار مستقبلية

في زيادة الشفافية والمصداقية من جهة وتقليل الاعتماد علىالاستثمارالأجنبي من جهة أخرى (Banerjee and Munger, 2002, 24).

إن اختيار الشكل المناسب لبرنامج الخصخصة سيحقق منافع تتمثل بـ: (Nellis, 2000, 23)

- حماية المستثمرين الأجانب والمحليين.
- تحديد الطريقة المثلى لتقييم موجودات المنشاة.
- تعديل العقود والاتفاقيات القديمة.

ومن خلال ماتم الحصول عليه من معلومات من كل من المحلل المحاسبي والمالي لتقييم الأداء المالي والمحاسبي للمصرف باستخدام كل من المؤشرات التقليدية والحديثة يمكن تحليل نتائج التقييم بالاتي:

- ضعف في الأداء المالي للمصرف نتيجة:

١. انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتعثرة إذ بلغ متوسط كل من نسبة صافي الربح الى إجمالي الموجودات ونسبة صافي الربح الى إجمالي الودائع ١%.
٢. تذبذب في السيولة إذ أظهرت النسبة الأولى النقدية الى إجمالي الودائع متوسط ٢٣% وهو ما يفوق النسبة المعيارية البالغة بين ١٦-١٩% وما يترتب على هذا الارتفاع من ضعف في مجال الاتصالات والتحصيل واستخدام الأساليب التكنولوجية في تداول المعلومات. أما نسبة إجمالي القروض الى أجمالي الموجودات فنجد أنها بلغت ٣٠% إذ قلت عن النسبة المعيارية البالغة بمتوسط ٥٠- ٥٥% وبما ينعكس على قدرة المصرف على التنبؤ بالظروف المالية المستقبلية.
٣. عدم ملاءمة رأس المال إذ يظهر انخفاض واضح في متوسط نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات والبالغة ٣% في حين أن متوسط النسبة المعيارية في المصارف غير المتعثرة بلغ ٧%.

- **ضعف في كفاءة إدارة المصرف**: بما ينعكس أثره بشكل واضح على الأداء المالي للمصرف إذ إن سنوات الحصار وحال الاقتصاد المغلق التي كان يعيشها العراق خلال ١٢ سنة الماضية جعلت من أسلوب الإدارة المستخدم في المصرف أسلوب تقليدي قديم في ظل المتطلبات الحالية للإدارة المصرفية مع حال التحرر المالي واختفاء الحواجز الجغرافية والقيود الحكومية وظهور الأساليب التكنولوجية في تقديم الخدمة المصرفية، والتي بحد ذاتها أصبحت بحاجة الى تمويل كاف لإدخالها الى البيئة المصرفية العراقية كما لا يخفى ما لذلك من أثر على القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتي ببقائها قد لا تسمح للمصرف بالانظمام الى الأسواق العالمية التي تعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مطلبا أساسيا لهذا الانظمام مما قد يعيق الاستثمار الأجنبي لصعوبة فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفق الأسلوب الحالي وعدم إمكانية إجراء المقارنات اللازمة على المستوى الدولي لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم عدم إمكانية الاعتماد عليها.

كما أن ارتباط السياسة الاستثمارية للمصرف بتقديم خدمات مجانية للدولة أدى الى ارتفاع في حجم المصروفات وعدد الموظفين وانتقال عمل المصرف من النشاط الاستثماري الهادف الى الربح الى نشاط خدمي بعيد عن أسس وأساليب الاستثمار الحديث وحمله أعباء ديون خارجية وصلت الى ٢٠ مليار دولار.

- عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف ووجود اختلاف بين ما يتم اعداده من تقارير للإدارة وبين مايتم اعداده للجهات الرقابية والنشر في الوقت الذي أصبحت فيه الشفافية مطلباً مهماً للاستثمار العالمي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن الداخلية الى جانب التأثير الواضح على نجاح القرارات الاقتصادية.
- عدم فاعلية السياسات المتبعة من قبل المصرف سواء المرتبط منها بالسياسات التوظيفية الداخلية أو الخارجية، وعلى اعتبار أن مصرف الرافدين كغيره من المصارف العاملة في العراق فهو تابع للبنك المركزي وملزم بتطبيق القوانين الموضوعة من قبله بما يتعلق بسياسات التوظيف الداخلية والسياسات السعرية والسياسات المرتبطة بإدارة الأرصدة النقدية بما لا يدع مجالا لنمو السوق التنافسية في البيئة المصرفية العراقية.

ويعرض الجدول الأتي مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري:

الجدول ٢

مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري

المؤشرات	النسب	المتوسط المعياري	المتوسط الفعلي
الربحية	صافي الربح/إجمالي الموجودات	%٩	%١
	صافي الربح/إجمالي الودائع	%١١	%١
مخاطر السيولة	النقدية/إجمالي الودائع	%١٩-١٦	%٢٣
	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	%٥٥-٥٠	%٣٠
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	%٧	%٣

واستنادا الى ما تقدم ومن خلال ما تم عرضه في المحور الأول من هذا البحث نجد أن أشكال الخصخصة التي تناسب مصرف الرافدين بما ينسجم والبيئة السياسية والاقتصادية يمكن تحديدها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخصخصة الجزئية(خصخصة الإدارة) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات اللازمة بتطبيق المعايير المحاسبية

الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية واعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعد انتهاء المرحلة الأولى وتتمثل باستخدام أسلوب الخصخصة الضمنية (خصخصة الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفوءة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالتقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقا لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه من محاور البحث الثلاثة توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

١. تعد نظرية الخصخصة أكثر المفاهيم تماشيا مع إظهار دور المعلومات المقدمة من قبل كل من المحلل المحاسبي والمالي لأثرها في إعادة التوزيع من جهة وتحقيق الرقابة على نقل وظيفة الاقتصاد وتخفيف أعباء الحكومة من جهة أخرى.
٢. تعد دراسة الوضع المالي للمؤسسة عنصراً مهماً من العناصر المؤثرة في إنجاز برنامج الخصخصة لما يترتب على ذلك من إظهار لنقاط القوة والضعف لمحاولة إبعاد كل ما من شأنه أن يضعف أو يؤخر عملية التنفيذ.
٣. إن المحاسبة كعلم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة أصبحت عبارة أكثر دقة اليوم منها بالأمس فالمحاسبة تخدم المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات في حين أن المجتمع بدوره يساعدها من خلال ما يقدمه لها من اطر اجتماعية واقتصادية وقانونية لإعادة تنظيم تطبيقاتها بالشكل الذي يجعلها أكثر نجاحا وفائدة في إنجاز وظيفتها الابلاغية.
٤. عدم إمكانية الاستغناء عن تجارب الدول الأخرى في الوصول الى دراسة قراراتها في ظل تطبيقاتها لبرامج الخصخصة المعتمدة من قبلها بما يسهل من وضع خطة ناجحة للتنفيذ بعيدا عن الأخطاء التي وقعت بها تلك الدول.
٥. توجد مجموعة من المقومات المحاسبية والمالية التي تسهل من توفير معلومات يمكن التحقق من صحتها لاعتمادها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ برنامج الخصخصة.
٦. ضعف الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين لأسباب تتراوح بين انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتعثرة وتذبذب السيولة وعدم ملائمة رأس المال، فضلا عن عدم شفافية التقارير المحاسبية والاعتماد على تطبيق قواعد وأسس محاسبية محلية غير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

ثانياً- التوصيات

يمكن تحديد مجموعة من التوصيات وذلك وفقا لمجالات ثلاثة تتمثل في الاتي:

أ. مجال القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف

إن الاتجاه السائد في العراق نحو التحرر المالي ودخول الاسواق المالية العالمية يحتم على ادارة المصرف خاصة مع اتخاذ قرار بخصخصة المصرف الاهتمام بدراسة الأنظمة والقواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتركيز على مطلب هذه الاسواق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل جدي والبدء بذلك وان كان بشكل تدريجي يتناسب ومتطلبات البيئة الاقتصادية العراقية، ويسهل من هذه الخطوة اعتماد القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي نظرا للتشابه الواضح بين تلك القواعد والمعايير المحاسبية الدولية واعتبار هذا التطبيق بمثابة خطوة تمهيدية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مرحلة لاحقة.

ب. مجال الاداء المالي للمصرف

ضرورة إعادة النظر في مدى كفاءة الاداء المالي للمصرف خاصة مع انتشار الاساليب التكنولوجية المتطورة التي ينعكس أثرها ليس على الاساليب الادارية فحسب وإنما المحاسبية منها كذلك لما تتطلبه من تفاعل، بما يؤثر بالنتيجة على جودة الخدمة المصرفية المقدمة.

ت. مجال تنفيذ برنامج الخصخصة

عند الأخذ بنظر الاعتبار ما جاء في المجالين السابقين يوصى بتنفيذ برنامج الخصخصة لمصرف الرافدين على مرحلتين وكما يأتي:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخصخصة الجزئية (خصخصة الإدارة) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات اللازمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية وإعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعد انتهاء المرحلة الأولى وتتمثل باستخدام أسلوب الخصخصة الضمنية (خصخصة الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفوءة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية، وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالتقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقا لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

المراجع

أولا-المراجع باللغة العربية

١. _____، "طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية"، ٢٠٠٣، على الموقع www.socpa.org .
٢. بشار ذنون محمد الشكرجي، "تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية:دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تشرين ١، ١٩٩٩.
٣. الضو النعيم احمد، "الخصخصة من منظور تنموي"، مجلة التجارة والصناعة ،عدد ١١، ١٩٩٥.
٤. ضياء حبيب الخيون، "المصارف العراقية تتهيأ لخصخصة القطاع المالي"، جريدة الزمان، العدد ١٧٢٨، في ٢٠٠٤/١١/٢.
٥. عبد الرحيم الريح، "الأطر البيئية المطلوب توفرها للتحول إلى عملية الخصخصة"، غرفة تجارة أبو ظبي، ٢٠٠٤، على الموقع www.islamonlin.net
٦. علي حسين علي عبد اللطيف، "الخصخصة مفاهيم ومحاذير"، مجلة التجارة والصناعة، عدد ١٥، سنة ٢ ،١٩٩٥.
٧. فهيم صالح لوندي، "مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد١٠٧، تموز-أب، ١٩٩٨.
٨. محمد شريف بشير، "الخصخصة:اتجاهات ودروس مستفادة"، ٢٠٠١، على الموقع www.islamonlin.net.
٩. مركز البحوث المالية والمصرفية، "أرقى المصارف أداء"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧، عدد٣، سنة ٧، سبتمبر،١٩٩٩ .
١٠. مركز البحوث المالية والمصرفية، "الخصخصة نظرة عامة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية،عدد١، سنة١٩٩٥.
١١. مركز البحوث المالية والمصرفية، "دور الخصخصة في اقتصاد عالمي متغير"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية،عدد١، سنة١٩٩٥.
١٢. مركز البحوث المالية والمصرفية، "نحو نموذج جديد للأداء المالي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧،عدد٣ ، سنة ٧، سبتمبر،١٩٩٩.
١٣. مصطفى مهدي حسين، "الصيرفة الخاصة في الاقتصاد العراقي:الدور الجديد والاحتمالات المطروحة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد١، ١٩٩٦.
١٤. نجوى عبدا لله، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي لتنمية القطاع المالي العربي بعنوان "الخصخصة وإعادة الهيكلة في البنوك المصرية"، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الإمارات، ابريل ٢٠٠٣.
١٥. هشام احمد حسبو، "التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية

1. Haluk Unal, Miguel Nararro,"The Technical Process of Bank Privatization in Mexico", Financial Institutions Center, July 1997.
2. John Nellis, "the World Bank Privatization and Reform in Transition Economies: Retrospective Analysis", World Bank EDI Development Studies, Washington, 2000.
3. Leslie Elliott Armijo, Prem Shankar Jha,"Privatization of Electricity and Banking Center State Relation in India &Brazil", Revista de Economia Politica, vol.17, no 3(67), 1997.

4. Paul Starr," The Meaning of Privatization", 1988, on www.questia.com
5. Rancor jelic and Others, "The Choice of Privatization Method and The Financial Performance of Newly Privatized Firms in Transition Economics, Journal of Business Finance & Accounting, 2003.
6. Ronald J .ive and Others, "Reforming Financial Systems: Policy Change and Privatization", 1991, on www.questia.com.
7. Sudeshna Ghosh Banerjee, Michael C.Munger,"Move to Markets. An Empirical Analysis of Privatization in Developing Countries", December 2002, on www.ssrn.com Papers id= 362265.
8. William L. Megginson,"The Economics of Bank Privatization", on www.ssrn.com , January 21, 2004.

Financial and Accounting Analysis Cycle to Appraisal Financial Sector at Adopt Period of Privatization Programme Especially sight on Iraqi AL-Rafidain Bank

ABSTRACT

The main purpose of this research is to give a definition to privatization, and its most effective factors, and the environmental procedures that have provided to make it successful. Besides, it shows the role of these procedures in choosing the appropriate form of applying the privatization program as an overture step for the accounting environment studies to execute this program upon Iraqi AL-Rafidain Bank. In addition, it shows the role of the data and information in which the accounting analyst and the financial analyst have presented to waluate its financial performance by using traditional and modern indications.

The problem has specified by the following question:

"Do the information presented by the financial and accounting analysis have an important role in determining the strong and weak points in the financial performance of Iraqi AL-Rafidain Bank, and which will make the circumstances easy for executing the suggestive privatization program to reconstruct the framework of the financial system of the bank by methods for the economic environment in Iraq?"

The traditional and modern demonstration reached the following results:

1. Because of devaluation in profit, vacillation in liquid and insufficient of capital bank there are depression in the bank financial performance.
2. There is depression of well managing the bank.
3. There is inadequacy in stating the financial statement published by the bank.
4. There is ineffectual in the internal and external employing techniques used by the bank.

تنمية الرافدين ٧٨(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [١٢٣-١٤٣]

دور التحليل المالي والمحاسبي في تقييم أداء القطاع المالي في مرحلة التهيئة لبرنامج الخصخصة نظرة خاصة على مصرف الرافدين العراقي

إيناس عبد الله حسن
مدرس/قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يسعى هذا البحث الى التعريف بمفهوم الخصخصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، الى جانب إظهار دور تلك الأطر في اختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخصخصة تمهيدا لدراسة المقومات المحاسبية والمالية لتنفيذ هذا البرنامج على القطاع المالي (المصارف)، وإظهار دور المعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي في تقييم الأداء المحاسبي والمالي له باستخدام مؤشرات تقليدية تضم مقاييس الربحية، مخاطر السيولة ورأس المال.وأخرى حديثة تتمثل برضى العاملين والعملاء والمجتمع لقياس جودة الخدمة، فضلا عن إظهار مدى شفافية التقارير المحاسبية .

إذ تم تحديد المشكلة بالسؤال الأتي: "هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمحلل المالي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي، وبما يسهل التهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة المقترح لإعادة هيكلة النظام المالي للمصرف باختيار أفضل الطرق وانسبها للبيئة الاقتصادية في العراق ؟ ".

وقد أظهرت المؤشرات التقليدية والحديثة النتائج آلاتية:

١. ضعف في الاداء المالي للمصرف بسبب انخفاض الربحية وتذبذب السيولة، فضلا عن عدم كفاية رأس المال.
٢. ضعف في كفاءة إدارة المصرف بما ينعكس أثره على كفاءة الاداء المحاسبي من خلال قراراتها المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية المعتمدة خاصة في ظل السعي للانظمام للأسواق المالية العالمية مع وجود مطلب أساسي بتطبيق معايير محاسبية دولية.
٣. عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف.
٤. عدم فاعلية السياسات التوظيفية الداخلية والخارجية المتبعة من قبل المصرف.

مقدمة

يحتل القطاع المالي بصورة عامة أهمية كبيرة في استراتيجية النمو لدوره في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوظيف الاستثمارات. كما انه يعد المصدر الرئيس لتوفير

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٢/٢٤ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٤/١٩

الأموال للقطاع العام للحصول على الاحتياجات المالية الحاضرة.وتزداد أهميته من خلال مجموعة اعتبارات تتمثل بـ (Ive and Others, 1991, 7)

- هناك عدد كبير ممن يمثل و يستخدم هذا القطاع وكل واحد منهم يحمل مسؤوليات وأهدافاً مختلفة.
- يعد التعامل المالي ادات مهمة في التأثير على عنصر المشاركة وفرض الشروط والقيود المؤثرة في حركة الاقتصاد.
- يعد متغيراً يؤثر ويتأثر بالاقتصاد والسياسة والمجتمع.

و في العراق تزداد أهمية الدور الذي تلعبه المصارف في تحريك الاقتصاد نظرا لانعدام وجود سوق لرأس المال، وعدم كفاءة سوق الأوراق المالية من جهة الى جانب عدم فاعلية الدور الذي تؤديه المؤسسات المالية الأخرى من شركات تأمين وصيرفة من جهة أخرى، غير أن القيود المفروضة من قبل قانون البنك المركزي، فضلا عن ضعف رأس المال لهذه المصارف حيث يصل عدد المصارف في العراق ١٧ مصرفاً حكومياً وخاصاً لا يتجاوز رأس مالهم جميعا ٢ مليار دولار، مما يضعف من الدور الذي يمكن أن تؤديه في ظل الانفتاح الذي يشهده العراق ومن ثم صعوبة دخولها الى السوق العالمية التنافسية دون وجود إصلاحات وإعادة هيكلة لها.

وعند إلقاء نظرة خاصة على مصرف الرافدين بوصفه يمثل جزءا من النظام المالي العراقي نجد انه يتكون من ١٧٠ فرعاً منتشرة في أنحاء العراق وخارجه وتبلغ ودائعه ٨٠٠ مليون دولار.وهو يمثل ٧٥% من قاعدة الودائع في العراق غير انه مثقل بديون تبلغ ٢٠ مليار دولار وهي تمثل سدس الديون الأجنبية على العراق وذلك بحكم مسؤوليته عن الأعمال المصرفية للحكومة السابقة وقيامه بفتح خطابات ضمان لها.

إن ضعف رأس المال من جهة والديون الخارجية من جهة أخرى ستؤثر في فاعلية الدور المنتظر من مصرف الرافدين في تحريك عجلة النمو الاقتصادي. ولهذا فانه لابد من تحسين كفاءة الأداء المالي فيه بما يضمن التحول التكنولوجي ودخول سوق المنافسة العالمية بما يطور مناخ الاستثمار وسوق الأوراق المالية ويؤدي الى جذب المدخرات المحلية والأجنبية،في خطوة لتكامل الجهاز المصرفي وتنمية العادات المصرفية(حسين، ١٩٩٦، ٤٨).

ولا يخفى ما لذلك من اثر في توفير السيولة اللازمة لتنشيط الاقتصاد العراقي خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لمصادر التمويل والاتجاه الدولي الجديد نحو مصادر تمويل بعيدة عن النفط.

وباعتبار أن الخصخصة احد أدوات إعادة الهيكلة لهذا تظهر أهمية تحديد البرنامج المناسب لها وبما يتفق مع وضع البيئة المصرفية(عبدالله، ٢٠٠٣، ١). وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى تجارب العديد من الدول في خصخصة القطاع المالي (المصارف): كتجربة المكسيك، هنكاريا، سلوفانيا، البرازيل، نيجيريا، الهند، تركيا، ايرلندا، إيران، الجزائر، تونس، مصر وسوريا ومارا فق بعض هذه التجارب من تعثرات وأخطاء

والبعض الأخر من نجاحات. فالعبرة في أن مهام الدولة لاتنتهي بمجرد الخصخصة لذلك القطاع بل تستمر وتزداد من خلال تحول دور الدولة من الملكية العامة الى الرقابة (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٦). فعملية التحول الاقتصادي هذه تبقي الدور الفعال للحكومة من خلال المراقبة والسماح بالتدخل لإعادة الإصلاح للسوق عن طريق غطاء الأسعار(Jelic and Others,2003,17).

إذ أن اتساع فكرة فشل القطاع تحتم عليها عدم التخلي عن دورها في التنظيم وفعالية هذا الدور في التأثير علي رفع قوى السوق وتعظيم العائد وتوليد عوائد أخرى أكثر فاعلية (Starr, 1988,23).

المشكلة

لاشك أن اتجاه العراق نحو زيادة الانفتاح والتعرض للأسواق العالمية والمنافسة الدولية يحتم عليه إجراء عدة إصلاحات لإعادة هيكلة القطاعات غير البترولية لتستطيع مواجهة هذه المنافسة، ونظرا لانعدام أسواق راس المال في العراق وضعف أسواق الأوراق المالية من جهة أخرى، فضلا عن أهمية القطاع المالي بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة في توفير الأموال اللازمة لإتمام عملية الاعمار بما ينشط النمو الاقتصادي ويحقق التحرر المالي والتجاري، من هنا فان القطاع المالي (المصارف وتحديدا مصرف الرافدين) يعد اليوم أكثر القطاعات ترشيحا لعملية إعادة الهيكلة باستخدام الخصخصة.

ومع الأخذ بالاعتبار فشل عملية خصخصة بعض منشات القطاع الصناعي والزراعي والسياحي التي حصلت في العراق في فترة الثمانينات وبغض النظر عن الأسباب والدوافع السياسية التي أدت إلى ذلك الفشل. وبعيدا عن الخوض في سلبيات الخصخصة وإيجابياتها، على اعتبار أنها أصبحت أمرا لابد منه (الخيون، ٢٠٠٤، ١) في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها العراق اليوم. أصبح من الضروري معرفة كيف نجعل منها خطوة في مصلحة الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من أن عملية الاختيار قد تمت الا أن ذلك لا يلغي أثر تهيئة البيئة الاقتصادية لتنفيذ برنامج الخصخصة ودورها في تسهيل التنفيذ وإنجاحه.ويظهر اثر التهيئة من خلال العلاقة الواضحة بين علم المحاسبة وعلم الاقتصاد في تسهيل جمع البيانات والمعلومات الصحيحة عن مصرف الرافدين لاستخدامها في تحديد نواحي القوة والضعف في الأداء المالي للمصرف بما يسهل الاختيار الرشيد لأسلوب أو شكل الخصخصة الذي سيتلاءم مع واقع البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق.

من هنا يمكن تحديد المشكلة من خلال السؤال الاتي:

"هل للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المالي والمحاسبي دور مهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين العراقي وبما يسهل تنفيذ برنامج الخصخصة المقترح لإعادة هيكلة النظام المالي للمصرف باختيار أفضل الطرق وانسبها للبيئة الاقتصادية في العراق؟".

أهمية البحث

إن الخصخصة بوصفها برنامجاً اقتصادياً باتت واقعا في الكثير من الدول سعيا وراء إجراء إصلاحات على القطاعات العاملة فيها، لإعادة هيكلتها بشكل يعزز من نقاط القوة في أدائها المالي، ويجعلها تأخذ دورها الصحيح في التنمية الاقتصادية للدولة، هذا إذا ما تمت بشكل صحيح وتحت إشراف ورقابة مستمرة. وانطلاقا من ذلك لابد من أن يتم التنفيذ بناءا على قاعدة من المعلومات الصحيحة والتي بدورها ستساعد في التخفيف من النظرة التشاؤمية حول الخصخصة والناشئة بسبب الحديث الكثير حول سلبياتها والتجارب الفاشلة التي تمت في العديد من الدول.

من هنا تظهر أهمية البحث تظهر من خلال مناقشته لفكرتين رئيستين تدوران حول:

١. مرحلة التهيئة والإعداد بوصفها خطوة مهمة تسبق التنفيذ لبرنامج الخصخصة وتساعد في تسهيل عملية التنفيذ وإنجاحها، والتي تظهر فاعليتها بما تستند عليه من بيانات ومعلومات دقيقة.
٢. أهمية مصرف الرافدين بوصفه يمثل ٧٥% من قاعدة الودائع في العراق ودوره في توفير السيولة اللازمة لإتمام الاعمار والنمو الاقتصادي في ظل غياب سوق رأس المال.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

١. التعريف بمفهوم الخصخصة وابرز العناصر المؤثرة فيها والأطر البيئية المطلوب توافرها لإنجاحها، ومن ثم دور تلك الأطر في المساعدة باختيار الشكل المناسب لتطبيق برنامج الخصخصة.
٢. دراسة دور المعلومات التي يقدمها كل من المحلل المحاسبي والمالي وإظهار أثرها في تحديد نقاط القوة والضعف لتقييم الأداء المالي والمحاسبي للمصرف بما يهيئ لعملية تنفيذ برنامج الخصخصة بسهولة ونجاح من خلال استخدام نتائج التقييم في اختيار الشكل المناسب للبرنامج بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث

يمكن تحديد فرضية أساسية للبحث تتمثل في:

"هناك دور مهم للمعلومات التي يقدمها كل من المحلل المالي والمحاسبي بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة وغير المنشورة لمصرف الرافدين بما يساعد في تقييم أدائه المالي والمحاسبي لتحديد نقاط القوة والضعف والتي بدورها تسهل التهيئة لاختيار الشكل المناسب للخصخصة بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية والسياسية في العراق".

منهج البحث

لتحقيق هدفي البحث سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في محاولة للتأكيد على أسلوب فني يظهر حالات التعامل مع المعلومات المقدمة من المحلل المالي والمحاسبي، لبيان دورها في اتخاذ القرار الخاص في التهيئة لتنفيذ برنامج الخصخصة، والتأكيد على أهمية استخدامها بشكل أكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد الكلي والجزئي معا.

محتويات البحث

استنادا الى ما تقدم سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: التعريف ببرنامج الخصخصة.

المحور الثاني: المقومات المحاسبية والمالية اللازمة للتهيئة لخصخصة مصرف الرافدين العراقي.

المحور الثالث:اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي.

التعريف ببرنامج الخصخصة

يمكن توضيح هذا المحور من خلال طرح مجموعة من النقاط وكما يأتي:

١. مفهوم الخصخصة

بعيدا عن العرض الرتيب في هذا المجال ومع وجود الكثير من المفاهيم التي عرضها العديد من الباحثين حول الخصخصة فأن ابرز ما لفت نظرنا المفهوم الشامل الذي قدمه الباحث Starr (Starr, 1988, 1-23) إذ عرض مفهوم الخصخصة من ثلاث وجهات نظر رئيسية شاملة تضم:

- § الخصخصة كفكرة ويتوضح هذا المفهوم من خلال التمييز بين العام والخاص، إذ إن الاختلاف بينهما كالاختلاف بين المصطلحات المستخدمة لوصف صفات متعاكسة مثل المفتوح والمغلق أو الكل والجزء أو الشفافية واللاشفافية.
- § الخصخصة كنظرية ويتوقف هذا التفسير على عدة رؤى تتمثل بـ:
  - إعادة توزيع الملكية في ظل سيادة السوق التنافسية.
  - نقل وظيفة الاقتصاد الى القطاع الخاص بشكل لايعني معه التخلي عن كل الأنشطة لحمايتها من الضغط وبالتالي التأثير على الاقتصاد الجزئي.
  - تخفيف أعباء الحكومة من خلال تغيير القيمة السياسية لفهم الأعمال في المجتمع.
- § الخصخصة كسياسة وذلك على اعتبار أن الحكومة لا يمكنها أن تدير الأعمال كما تديرها المنشآت التجارية بسبب اجراءاتها الواسعة، واضطرارها الى تقديم إضافات

الى جانب كل خدمة تقدمها، من هنا فإنها تلجأ الى الخصخصة كأمر يبدو وكأنه الدواء الذي تستخدمه لحل الصعوبات التي تواجهها.

إن أكثر المفاهيم السابقة تماشيا مع دور المعلومات المقدمة من كل من المحلل المحاسبي والمالي يتمثل بمفهوم نظرية الخصخصة وذلك يظهر واضحا من خلال اعتبارها أساسا في عملية إعادة التوزيع من جهة وركنا مهما في إتمام الرقابة عند نقل وظيفة الاقتصاد أو تخفيف الاعباء على الحكومة من جهة أخرى.

٢. العناصر المؤثرة في الخصخصة

إن الأدوات والسياسات التي يمكن استخدامها لإنجاز الخصخصة قد تتأثر بمجموعة من العناصر يمكن تحديدها بالاتي: (بشير، ٢٠٠١، ٣)

- الهدف من برنامج الخصخصة.
- الوضع المالي للمؤسسة العامة.
- إمكانية حشد وتعبئة موارد القطاع الخاص.
- الظروف السياسية المواتية.
- ظروف التضخم وعدم استقرار الأسعار.
- تقييد حرية التجارة.
- ما يتعرض له العمال والموظفون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط قاسية من قبل الإدارة الجديدة.

من خلال ما تقدم نجد أن الوضع المالي للمؤسسة يعد عنصراً مهماً ومؤثراً في إنجاز الخصخصة من هنا فان إظهار نقاط القوة والضعف فيه يعد أمرا ضروريا عند إعادة هيكلته، وهذا لا يتم الا بالاعتماد على معلومات موثوقة وصحيحة.

٣. الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحول إلى عملية الخصخصة

تعد عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص أمر ليس بالسهل ويحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة لتأخذ عملية التحول مداها الزمني.ويمكن تحديد أهم الأطر البيئية اللازمة لعملية التحول بالاتي: (الريح، ٢٠٠٤، ١-٣)

أولاً- إطار البيئة الاجتماعية: ويشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين إذ لابد من توعيتهم بفكرة الخصخصة، لان الفهم الضعيف قد يؤدي إلى أثار على مدى القبول الاجتماعي وبالتالي مدى التعاون الذي ينعكس أثره على عدم الإقبال على التنفيذ والتشكيك بالنتائج.

ثانياً- إطار البيئة الاقتصادية: وتعني طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والايجابيات والسلبيات فيه وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة

ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها وطبيعة الأنظمة المحاسبية المترتبة على ذلك.

ثالثاً- إطار البيئة القانونية: ويتطلب إيجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات والقوانين المالية التي تنظم عمل المصارف والمحاسبين والمحللين الماليين والأسواق المالية وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين، فضلا عن مراجعة القوانين الموجودة لتعديلها بما يتناسب مع المتطلبات الجديدة وبما لا يتعارض مع توجهات الخصخصة.

٤. شروط تطبيق برنامج الخصخصة

يمكن تحديد أهم الشروط المطلوب مراعاتها لتطبيق برنامج الخصخصة بالاتي: (بشير، ٢٠٠١، ٤)

- مراعاة المصلحة العامة إذ لابد من وضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المنقولة من الاصطدام بالمصلحة العامة ويمكن تحقيق هذا الشرط من خلال الطريقة أو الأسلوب المعتمد في تطبيق برنامج الخصخصة، ويمكن الإشارة إلى ما حصل في العراق في الثمانينات عندما تم بيع بعض منشآت الدولة لمجموعة من المقربين للنظام السابق وبمبالغ مؤجلة الدفع وصلت الى نسبة ٧٠% من قيمتها.
- تجنب القرار غير المدروس فمن الخطأ التحول الى الخصخصة دون إجراء دراسات وافية عن طريق جمع المعلومات و التأكد من صحتها للتعرف على المركز المالي أو القطاع المقترح تخصيصه لتحديد نقاط القوة لتطويرها، ونقاط الضعف لمعالجتها.
- التدرج والانتقائية إذ إن التسرع يؤدي الى إهدار حقوق الدولة والوقوع في أخطاء الدول الأخرى والمهمة لاتنتهي بانتهاء العملية، وإنما تستمر الى ما بعد ذلك من خلال الرقابة لضمان عملية النجاح.

ويمكن أن نجد في تجارب الدول الأخرى مجموعة من السمات المهمة التي تسهل فهم خصوصية هذا البرنامج، فضلا عن الاستفادة من دراسة ما نتج عنها من قرارات للتعرف على مدى مناسبتها للبيئة العراقية وعدم التعجل في إصدار الأحكام العشوائية، وسيتم عرض تجارب بعض الدول في المحور الثالث.

٥. صور الخصخصة وأشكالها

تأخذ الخصخصة صورا وأشكالا تختلف من دولة الى أخرى تبعا لاختلاف نظرة كل دولة لعملية الخصخصة وما تتوقعه منها.ويمكن تقسيم هذه الصور والأشكال الى ثلاث مجموعات رئيسة وكما يأتي: (عبد اللطيف، ١٩٩٥، ٣٢-٣٤)

أولاً- الخصخصة الصريحة أو الكاملة وتشمل:

- البيع الكلي أو الجزئي للمشاريع العامة وتحويلها الى الملكية والإدارة الخاصة.
- زيادة رأس مال المشاريع العامة عن طريق طرح اكتتاب في الزيادة للمشاريع العامة القائمة بين القطاع الخاص لتمويل التوسعات الجديدة في تلك المشاريع.
- تصفية المشاريع العامة لتحملها الخسائر وعدم الجدوى الاقتصادية لاستمرارها.

ثانياً-الخصخصة الجزئية وتشمل:

- احتفاظ الدولة بملكية المشاريع العامة وما يترتب على ذلك من حقوق ومزايا الا إنها تعهد بإدارتها الى جهات خاصة ذات كفاءة على أسس ذات ربحية اقتصادية (خصخصة الإدارة) .
- تأجير بعض المشاريع العامة بعقود إيجار طويلة الأجل الى القطاع الخاص وفقا لشروط مناسبة كإجراء التوسعات والإصلاحات والصيانة الدورية المطلوبة وإصلاح الهيكل المالي.
- السماح للقطاع الخاص بإقامة مشاريع جديدة مقابل حق الانتفاع لمدة معينة تعود بعدها ملكية تلك المشاريع للدولة.
- السماح للقطاع الخاص بالقيام ببعض الأعمال المساندة في المشاريع العامة مثل الصيانة والنقل والترميم والبناء من خلال مناقصات تنافسية
- السماح للقطاع الخاص وتهيئة الظروف له لإقامة مشاريع لإنتاج سلع أو خدمات تنتجها الدولة لمنافستها.

ثالثاً- الخصخصة الضمنية أو خصخصة الإجراءات وتشمل:

احتفاظ الدولة بملكية وإدارة المشاريع العامة الا أنها تقوم بإدارتها على أساس قوى السوق وآلياته وفقا لمفهوم القطاع الخاص من خلال تبسيط القوانين والنظم الخاصة بالإدارة وتخفيف أو حتى إلغاء قيود الرقابة الحكومية عليها.

والجدير بالذكر أن الخصخصة التي تمت في العراق في فترة الثمانينات كانت من نوع الخصخصة الصريحة الكاملة عن طريق البيع الكلي لتلك المشاريع وتحويلها للقطاع الخاص.

المقومات المحاسبية والمالية اللازمة للتهيئة لخصخصة مصرف الرافدين العراقي

يمكن تحديد أربعة أهداف رئيسة لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي تتمثل بالاتي:

١. رفع كفاءة الأداء المالي للمصرف للدخول في سوق المنافسة العالمية.

٢. رفع كفاءة وفاعلية الإدارة في المصرف.
٣. زيادة فاعلية أسواق الأوراق المالية وتحسين مناخ الاستثمار.
٤. تنمية الممارسات المصرفية وتطويرها.

ولتحقيق هذه الأهداف فانه لابد من وجود مقومات أساسية تسهل من عملية توفير المعلومات الموثوقة والصحيحة التي تساعد بدورها في اتخاذ القرارات الرشيدة ويمكن تحديد هذه المقومات بـ:

أولاً- المقومات المحاسبية

أ. المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة من قبل مصرف الرافدين

إن المتتبع لما يطبق في العراق من أنظمة محاسبية يجد بان هناك مجموعة منها تضم:

- النظام المحاسبي الحكومي الموحد المطبق في بعض الدوائر الحكومية كالجامعات ودوائر الضريبة.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمنشآت الاقتصادية العاملة في العراق سواء كانت محلية أم أجنبية.
- النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف الحكومية والخاصة.

والى جانب هذه الأنظمة نجد بان هناك مجموعة من القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي والتي تتميز بعدم الزاميتها في التطبيق، فضلا عن أنها في جملتها لا تعدو عن أن تكون مشابهة بصورة أو بأخرى للمعايير المحاسبية الدولية، اذ نجد من خلال مقارنة سريعة أن بعض هذه القواعد جاء مشابه تماما للمعايير المحاسبية الدولية كالقاعدة ١ قياس نتيجة النشاط لعقود الإنشاء، والقاعدة ٤ المحاسبة لأثار التغير بأسعار العملة الأجنبية، والقاعدة ٩ الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة.وقواعد أخرى نصت صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٢ تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الاحتياطيات المتعلقة بها، والقاعدة ٣ رسملة نفقات الاقتراض. وأخيرا قواعد جاءت بالاجتهاد على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، كالقاعدة ٥ المحاسبة عن الخزين وتقويمه وعرضه في البيانات المالية، والقاعدة ٧ كشف التدفق النقدي.

ومصرف الرافدين بوصفه احد المصارف العاملة في العراق فهو ملزم بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف مع عدم الزاميته تجاه القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي، من هنا فان ما يظهر في قوائمه المحاسبية من معلومات سيكون معتمدا على مكونات ذلك النظام من قواعد وأسس محاسبية.

وفي ظل الاتجاه السائد حاليا حول التركيز على استخدام المعايير المحاسبية الدولية وما لذلك من اثر قد ينعكس على دقة القياس لتلك البيانات، إذ أظهرت العديد من التجارب أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية بصورة أو بأخرى يؤثر في النتائج المالية لبعض المنشآت التي تستخدم أنظمة محاسبية محلية كتحويل الخسارة الى ربح وبالعكس نتيجة اختلاف المفاهيم المحاسبية التي تؤدي الى الخلط في تحميل المصروفات أو الإيرادات (احمد، ١٩٩٥،٢٨).

ب. الشفافية في الإفصاح المحاسبي لمصرف الرافدين والآثار المترتبة عليها:

تعد المعلومات المحاسبية من الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات (لوندي، ١٩٩٨، ٢٨). مما يظهر أهمية تطوير التقارير المالية للاستجابة للتطورات الجديدة في الصناعة المصرفية، بسبب التقدم التكنولوجي لان بقاءها على ما هي عليه ربما يعرضها للضمور أو حتى للاختفاء، لأنها ستصبح مجرد تكلفة مرتفعة (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وهنا ينادي البعض بضرورة التمييز بين وظيفة تقديم المعلومات و وظيفة استخدامها (ـــــ، ٢٠٠٣، ١٩) وقد يكون هذا التمييز مهما للمستخدم الداخلي، أما فيما يتعلق بالمستخدم الخارجي فانه يصبح سلاحا ذا حدين ولاسيما في ظل عدم الشفافية في العرض المستخدمة في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف والمتميزة بأسلوب العرض الإجمالي المبتعد عن إظهار الكثير من التفاصيل ذات الأثر الواضح في الحكم على الأداء المالي من جهة واتخاذ القرار المالي من جهة أخرى.

و كون المصرف ملكاً للقطاع العام يجعل من عملية نشر البيانات المحاسبية والتوسع في الإفصاح أمرا غير ضروري من وجهة نظر المسؤولين في المصرف على اعتبار عدم وجود مستخدم خارجي كالمساهم مثلا هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى عدم وجود الاهتمام من قبل المجتمع للمطالبة بالإطلاع على ما يتعلق بالمصرف من تقارير مالية، من هنا فان التركيز يكون على مستوى المستخدم الداخلي متمثلا بالإدارة بشكل خاص وعلى المستوى الخارجي متمثلا بالجهات الرقابية كالبنك المركزي وديوان الرقابة المالية.

كما أن طبيعة النظام المحاسبي الموحد المستخدم من قبل المصرف يفرض استخدام أسلوب محدد في عرض البيانات بالإضافة الى استخدام مصطلحات اقرب الى المحلل القومي بما يضع القيود أمام التعامل معها من قبل المستخدم العادي، فضلا عن أن أسلوب الدمج المستخدم في عرض الموجودات والمصروفات والإيرادات من قبل المصرف على اعتبار أن تفاصيلها من ضمن البيانات غير المنشورة و المقصورة على الاستخدام الداخلي يضعف من الشفافية في تلك التقارير.

هذا الى جانب وجود نقص ملحوظ في المعلومات الأخرى:كطريقة احتساب الاندثار المستخدمة، مكونات المحفظة المالية، السياسات المتبعة في منح القروض وتحويل

أرصدة العملات الأجنبية، المعايير المستخدمة لتقييم أداء المصرف والعاملين فيه وما يقدمه لهم من حوافز ودورات تدريبية لرفع كفاءة العمل وفاعلية العاملين فيه، الإيرادات المحققة من البنود خارج الميزانية، فضلا عما إذا كان المصرف يقدم خدمات استشارية للمجتمع.

لهذا فان الشفافية في الإفصاح ستسهل من توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة للحكم على مدى كفاءة وفاعلية الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين بالنسبة لكل من المستخدم الداخلي و الخارجي.

ثانياً- المقومات المالية

وسيتم التركيز هنا على عملية تقييم الأداء المالي للمصرف وبالشكل الاتي:

أ. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه التقليدي

عند استخدام المؤشرات التقليدية في تقييم أداء مصرف الرافدين نجد أن هناك مصدرين للمعلومات المستخدمة في هذا التقييم:

المصدر الأول: المعلومات التي يقدمها المحلل المحاسبي بوصفه منتجاً ومستخدماً داخلياً للبيانات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة وانطلاقا من كونه يستطيع الحصول على البيانات الداخلية والسياسات والملفات السرية للمصرف بما يساعد في تحديد أوجه القصور في الأداء المالي والمحاسبي للمصرف وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتضمن الأتي:(حسبو، ١٩٩١، ٤٥).

١. هل اختلفت القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها للإدارة العليا للمصرف عن تلك القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها لأغراض النشر أو الجهات الرقابية كالبنك المركزي؟.
٢. ماهي التوقعات التي يمكن حسابها لأثر القواعد الرقابية والنظم والإعفاءات الضريبية المستقبلية على أرباح المصرف وحصته في السوق المصرفية؟.
٣. ماهي طبيعة الملاحظات الجوهرية التي وردت بتقارير الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية و البنك المركزي وكيف تم الرد على تلك الملاحظات؟.
٤. ماهي السياسات المتبعة من قبل المصرف في إعدام الديون وإلغاء التسهيلات الائتمانية وهل تم إعادة النظر في تلك السياسات في السنوات الأخيرة؟.
٥. ماهي سياسة المصرف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة عامة وتلك الممنوحة للعاملين بالمصرف بصفة خاصة؟.
٦. ماهي أنواع ورتب الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف في محفظته؟ وبالنسبة للأوراق المالية الحكومية ماهي مدة الاستحقاق وما مقدار معدل العائد الذي يتم الحصول عليه؟.

٧. هل يخطط المصرف لاستهلاك بعض من أصوله وما اثر ذلك على نتائج نشاط المصرف ؟.
٨. ماهي سياسة المصرف في اقتناء وتحويل أرصدة العملات الأجنبية الى عملات أخرى؟.
٩. ماهي السياسات الوظيفية التي يتبعها المصرف وماهو حجم الحوافز والمكافآت الدورية وتعويضات ترك الخدمة وغير ذلك من نظم العاملين به؟.

المصدر الثاني: المعلومات التي يقدمها المحلل المالي. وهنا نجد أن أفضل المؤشرات التقليدية في هذا المجال قد تم تحديدها من قبل الباحثين بمؤشرات الربحية ومخاطر السيولة و رأس المال (Megginson, 2004, 8,17).

ويمكن تحديد هذه المؤشرات بالنسبة لمصرف الرافدين وللسنوات ١٩٨٩-١٩٩٧كما في الجدول الأتي (الشكرجي، ١٩٩٩، ١١٠-١٤٧):

الجدول ١
المؤشرات التقليدية لأداء مصرف الرافدين العراقي

المؤشرات	النسب المالية	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الربحية	صافي الربح/إجمالي الموجودات	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٠٥	٠.٠٠٣	٠.٠٠٩	٠.٠٠٥	٠.٠١
	صافي الربح/إجمالي الودائع	٠.٠٤	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٠.٠١	٠.٠٠٦	٠.٠١
مخاطر السيولة	النقدية/إجمالي الودائع	٠.٢٣	٠.١٤	٠.١٦	٠.٢٥	٠.٣٨	٠.٢٥	٠.٣٢	٠.١٧	٠.٢٠
	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	٠.٧٠	٠.٧٩	٠.٧٧	٠.١٤	٠.٠٨	٠.١٩	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٠٧	٠.٠٠٩	٠.٠٠٨

فالتحليل الذي يقدمه المحاسب والمتعلق بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية وتقارير المحاسبة الإدارية يعد أكثر دقة من أي تحليل أخر. لكنه في الوقت نفسه لا يغني عن التحليل الذي يقدمه المحلل المالي إذ يكمل احدهما الأخر (حسبو، ١٩٩١، ٤٤-٤٥).

غير أن الأمر من وجهة نظر المحلل المالي سيتضمن صعوبة اكبر لانخفاض مستوى الشفافية من جهة، وعدم وجود المنافسة في السوق المصرفية العراقية بما يعني انعدام فرص الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى بسبب القيود الحكومية المفروضة.

ب. تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الاتجاه الحديث

إن الاتجاه التقليدي في تقييم أداء المصارف يتمثل بتعظيم العوائد المالية، غير أنها لم تعد المقياس النهائي للأداء، وذلك لان رضى العميل والمجتمع والعاملين أصبح يحتل مركز الأهمية، على الرغم من أن هذه العناصر لا تظهر في التقارير المالية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٦٥).

كما أن التطور الذي حدث في ثورة القياس أدى الى ظهور مقاييس جديدة للأداء المالي أعدت بلغة نظم المعلومات الإدارية تضم مقاييس لجودة الخدمة تمثل الاتجاه الحديث للتقييم في صناعة المصارف التجارية، فالمصارف ومع أنها تبدو متماثلة في نشاطها الاانها في الحقيقة غير متجانسة فهي تتباين فيما تعرضه من منتجات وفيما تنتهجه من استراتيجيات في تقديم الخدمات (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٩، ٥٧).

وتسعى من خلال ذلك الى: (Armijo and Jha, 1997, 10).

١. الاستثمار في ظل أقل قدر ممكن من القيود الحكومية بما يحقق الضمان المناسب لهذه العملية.
٢. الالتزام بسياسة الحذر حول منح القروض وتقديم العون المالي لبعض الفئات والتعامل مع ديون القطاعات المختلفة بأولوية تتناسب مع أهمية القطاع في التنمية.

إن استخدام المؤشرات المستحدثة في تقييم الأداء المالي للمصرف في مجال العاملين من خلال تحقيق نوع من الرضا لدى العاملين وذلك بعد تطبيق القانون رقم ٢٢ الصادر في ١٩٩٧ اعتبارا من١٩٩٨/٧/١ القاضي بتوزيع جزء من الأرباح التي يحققها المصرف عليهم، غير أن الاستمرار بهذه السياسة وفي ظل المستوى الحالي من الأرباح قد يكون ظاهريا في مصلحة العاملين لكنه في الحقيقة يؤدي الى استهلاك رأس المال بشكل غير مباشر بما يضاعف من التأثير السلبي على المركز المالي للمصرف وإضعاف موقفه في السوق ومن ثم تقييد المنافسة وهذا ينعكس بشكل سلبي على رضا العملاء في المجتمع.

ونجد أن تحرك مصرف الرافدين للتحول الى مصرف يسعى للربح يحتم عليه الاتجاه نحو الجانب الاستثماري الحديث، فضلا عن تخفيض عدد العاملين البالغ ٧٣٠٠ موظف في المصرف مع إقرار خطة التقاعد المبكر من قبل الحكومة الجديدة كنوع من الإرضاء الذي يحقق الإنصاف في التعامل معهم في ظل سياسة الخصخصة المقترحة (الخيون، ٢٠٠٤، ١). وفي ظل معايير قياس الاداء المقترحة للمصارف تمهيدا لخصخصتها والمتمثلة بالكفاءة، الفاعلية، الإنصاف في التعامل وحجم القيود الحكومية (مركز البحوث المالية والمصرفية، ١٩٩٥، ٣٣) .

و بناءا عليه يمكن تقييم أداء المصرف من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل هناك تغيير في مؤشرات الربحية ومخاطر رأس المال والسيولة باتجاه
- ايجابي ؟.
- هل حدث انفتاح على السوق المصرفي الأجنبي ومدى تحسن مناخ الاستثمار؟.
- هل توجد تقنية للتدريب والتنمية المؤسسية ومعايير للتحفيز؟.
- هل هناك مراجعة وإصلاحات قانونية وتنظيمية في قواعد البنك المركزي والقوانين الأخرى لتعديلها بما يتناسب والمتطلبات الجديدة؟.

اختيار الشكل المناسب لبرنامج خصخصة مصرف الرافدين العراقي

إن التحرر المالي الذي يشهده العراق حاليا بعد صدور قانون الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للأجانب بالملكية الكاملة للشركات في جميع القطاعات ماعدا الموارد الطبيعية، الى جانب إمكانية الاستفادة من كامل الأرباح سوف يشجع على جذب الاستثمارات الخارجية الى داخل العراق بما يوفر المصدر التمويلي لإتمام عملية الاعمار وخلق فرص عمل جديدة خاصة بعد ارتفاع البطالة في العراق الى نسبة ٦٠%.

وربما تثير مسألة الاستثمار الأجنبي القليل من الحساسية لدى البعض غير أن العديد من الدول كاليونان مثلا تغلبت على هذه المشكلة من خلال تحويل المؤسسات الحكومية الى شركات مساهمة، ومن ثم ستكون عملية الامتلاك للشركة غير مباشرة من خلال الأسهم أو كما حدث في السعودية عندما سمح للأجانب من المقيمين فقط بالاستثمار بما يؤدي الى تعبئة مدخراتهم لصالح عملية التنمية (احمد، ١٩٩٥، ٢٨).

كما أن تجربة هنجاريا (Jelic and Others, 2003, 9) والمتمثلة بإصدار قانون للاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٠ والذي يسمح للأجانب بامتلاك ١٠٠% من المنشآت في القطاعات المختلفة ماعدا قطاع النفط والاتصالات بما يشجع الاستثمار وتدفق الأموال الأجنبية وفي الوقت نفسه السماح للعاملين في المنشآت التي تمت خصخصتها بامتلاك ٢٥% من أسهم المنشآت وحسب حجمها.

وإذا ما قارنا ذلك بتجربة المكسيك (Unal and Nararro, 1997, 7, 23) بالسماح للأجانب بامتلاك نسبة٣٠%، فضلا عن عدم السماح بتركز قوة امتلاك الأسهم لأي جهة محلية كانت أم أجنبية بأكثر من ٥-١٠%، مما يظهر دور البيئة القانونية في وضع إطار الصيغة التنظيمية لخصخصة المصارف بما يكفل توفير بيئة أفضل للرقابة تسمح بدعم النظام المالي أمام المنافسة الأجنبية.

إن وجود رقابة فعالة سوف يسهم في وضع معايير تنظيم الاستثمار الأجنبي الى جانب القوانين التي تفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود جهود محلية لوضع القيود على سلوك المستثمرين بما يدعم نمو سوق رأسمالية للمنافسة تسهم في التحرر المالي وتنظم مناخ الاستثمار(Nellis, 2000, 44, 82)، وما لذلك من آثار مستقبلية

في زيادة الشفافية والمصداقية من جهة وتقليل الاعتماد علىالاستثمارالأجنبي من جهة أخرى (Banerjee and Munger, 2002, 24).

إن اختيار الشكل المناسب لبرنامج الخصخصة سيحقق منافع تتمثل بـ: (Nellis, 2000, 23)

- حماية المستثمرين الأجانب والمحليين.
- تحديد الطريقة المثلى لتقييم موجودات المنشاة.
- تعديل العقود والاتفاقيات القديمة.

ومن خلال ماتم الحصول عليه من معلومات من كل من المحلل المحاسبي والمالي لتقييم الأداء المالي والمحاسبي للمصرف باستخدام كل من المؤشرات التقليدية والحديثة يمكن تحليل نتائج التقييم بالاتي:

- ضعف في الأداء المالي للمصرف نتيجة:

١. انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتعثرة إذ بلغ متوسط كل من نسبة صافي الربح الى إجمالي الموجودات ونسبة صافي الربح الى إجمالي الودائع ١%.
٢. تذبذب في السيولة إذ أظهرت النسبة الأولى النقدية الى إجمالي الودائع متوسط ٢٣% وهو ما يفوق النسبة المعيارية البالغة بين ١٦-١٩% وما يترتب على هذا الارتفاع من ضعف في مجال الاتصالات والتحصيل واستخدام الأساليب التكنولوجية في تداول المعلومات. أما نسبة إجمالي القروض الى أجمالي الموجودات فنجد أنها بلغت ٣٠% إذ قلت عن النسبة المعيارية البالغة بمتوسط ٥٠- ٥٥% وبما ينعكس على قدرة المصرف على التنبؤ بالظروف المالية المستقبلية.
٣. عدم ملاءمة رأس المال إذ يظهر انخفاض واضح في متوسط نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات والبالغة ٣% في حين أن متوسط النسبة المعيارية في المصارف غير المتعثرة بلغ ٧%.

- **ضعف في كفاءة إدارة المصرف**: بما ينعكس أثره بشكل واضح على الأداء المالي للمصرف إذ إن سنوات الحصار وحال الاقتصاد المغلق التي كان يعيشها العراق خلال ١٢ سنة الماضية جعلت من أسلوب الإدارة المستخدم في المصرف أسلوب تقليدي قديم في ظل المتطلبات الحالية للإدارة المصرفية مع حال التحرر المالي واختفاء الحواجز الجغرافية والقيود الحكومية وظهور الأساليب التكنولوجية في تقديم الخدمة المصرفية، والتي بحد ذاتها أصبحت بحاجة الى تمويل كاف لإدخالها الى البيئة المصرفية العراقية كما لا يخفى ما لذلك من أثر على القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتي ببقائها قد لا تسمح للمصرف بالانظمام الى الأسواق العالمية التي تعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مطلبا أساسيا لهذا الانظمام مما قد يعيق الاستثمار الأجنبي لصعوبة فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفق الأسلوب الحالي وعدم إمكانية إجراء المقارنات اللازمة على المستوى الدولي لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومن ثم عدم إمكانية الاعتماد عليها.

كما أن ارتباط السياسة الاستثمارية للمصرف بتقديم خدمات مجانية للدولة أدى الى ارتفاع في حجم المصروفات وعدد الموظفين وانتقال عمل المصرف من النشاط الاستثماري الهادف الى الربح الى نشاط خدمي بعيد عن أسس وأساليب الاستثمار الحديث وحمله أعباء ديون خارجية وصلت الى ٢٠ مليار دولار.

- عدم شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المصرف ووجود اختلاف بين ما يتم اعداده من تقارير للإدارة وبين مايتم اعداده للجهات الرقابية والنشر في الوقت الذي أصبحت فيه الشفافية مطلباً مهماً للاستثمار العالمي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فضلا عن الداخلية الى جانب التأثير الواضح على نجاح القرارات الاقتصادية.
- عدم فاعلية السياسات المتبعة من قبل المصرف سواء المرتبط منها بالسياسات التوظيفية الداخلية أو الخارجية، وعلى اعتبار أن مصرف الرافدين كغيره من المصارف العاملة في العراق فهو تابع للبنك المركزي وملزم بتطبيق القوانين الموضوعة من قبله بما يتعلق بسياسات التوظيف الداخلية والسياسات السعرية والسياسات المرتبطة بإدارة الأرصدة النقدية بما لا يدع مجالا لنمو السوق التنافسية في البيئة المصرفية العراقية.

ويعرض الجدول الأتي مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري:

الجدول ٢

مقارنة بين المتوسط الفعلي والمتوسط المعياري

المؤشرات	النسب	المتوسط المعياري	المتوسط الفعلي
الربحية	صافي الربح/إجمالي الموجودات	%٩	%١
	صافي الربح/إجمالي الودائع	%١١	%١
مخاطر السيولة	النقدية/إجمالي الودائع	%١٦-١٩	%٢٣
	إجمالي القروض/إجمالي الموجودات	%٥٠-٥٥	%٣٠
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/إجمالي الموجودات	%٧	%٣

واستنادا الى ما تقدم ومن خلال ما تم عرضه في المحور الأول من هذا البحث نجد أن أشكال الخصخصة التي تناسب مصرف الرافدين بما ينسجم والبيئة السياسية والاقتصادية يمكن تحديدها في مرحلتين:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخصخصة الجزئية(خصخصة الإدارة) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات اللازمة بتطبيق المعايير المحاسبية

الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية واعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعد انتهاء المرحلة الأولى وتتمثل باستخدام أسلوب الخصخصة الضمنية (خصخصة الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفوءة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالتقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقا لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه من محاور البحث الثلاثة توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية:

١. تعد نظرية الخصخصة أكثر المفاهيم تماشيا مع إظهار دور المعلومات المقدمة من قبل كل من المحلل المحاسبي والمالي لأثرها في إعادة التوزيع من جهة وتحقيق الرقابة على نقل وظيفة الاقتصاد وتخفيف أعباء الحكومة من جهة أخرى.
٢. تعد دراسة الوضع المالي للمؤسسة عنصراً مهماً من العناصر المؤثرة في إنجاز برنامج الخصخصة لما يترتب على ذلك من إظهار لنقاط القوة والضعف لمحاولة إبعاد كل ما من شأنه أن يضعف أو يؤخر عملية التنفيذ.
٣. إن المحاسبة كعلم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة أصبحت عبارة أكثر دقة اليوم منها بالأمس فالمحاسبة تخدم المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات في حين أن المجتمع بدوره يساعدها من خلال ما يقدمه لها من اطر اجتماعية واقتصادية وقانونية لإعادة تنظيم تطبيقاتها بالشكل الذي يجعلها أكثر نجاحا وفائدة في إنجاز وظيفتها الابلاغية.
٤. عدم إمكانية الاستغناء عن تجارب الدول الأخرى في الوصول الى دراسة قراراتها في ظل تطبيقاتها لبرامج الخصخصة المعتمدة من قبلها بما يسهل من وضع خطة ناجحة للتنفيذ بعيدا عن الأخطاء التي وقعت بها تلك الدول.
٥. توجد مجموعة من المقومات المحاسبية والمالية التي تسهل من توفير معلومات يمكن التحقق من صحتها لاعتمادها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ برنامج الخصخصة.
٦. ضعف الأداء المالي والمحاسبي لمصرف الرافدين لأسباب تتراوح بين انخفاض الربحية دون مستوى المصارف المتعثرة وتذبذب السيولة وعدم ملائمة رأس المال، فضلا عن عدم شفافية التقارير المحاسبية والاعتماد على تطبيق قواعد وأسس محاسبية محلية غير قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

ثانياً- التوصيات

يمكن تحديد مجموعة من التوصيات وذلك وفقا لمجالات ثلاثة تتمثل في الاتي:

أ. مجال القواعد المحاسبية المطبقة في المصرف

إن الاتجاه السائد في العراق نحو التحرر المالي ودخول الاسواق المالية العالمية يحتم على ادارة المصرف خاصة مع اتخاذ قرار بخصخصة المصرف الاهتمام بدراسة الأنظمة والقواعد المحاسبية المطبقة في المصرف والتركيز على مطلب هذه الاسواق في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل جدي والبدء بذلك وان كان بشكل تدريجي يتناسب ومتطلبات البيئة الاقتصادية العراقية، ويسهل من هذه الخطوة اعتماد القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي نظرا للتشابه الواضح بين تلك القواعد والمعايير المحاسبية الدولية واعتبار هذا التطبيق بمثابة خطوة تمهيدية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مرحلة لاحقة.

ب. مجال الاداء المالي للمصرف

ضرورة إعادة النظر في مدى كفاءة الاداء المالي للمصرف خاصة مع انتشار الاساليب التكنولوجية المتطورة التي ينعكس أثرها ليس على الاساليب الادارية فحسب وإنما المحاسبية منها كذلك لما تتطلبه من تفاعل، بما يؤثر بالنتيجة على جودة الخدمة المصرفية المقدمة.

ت. مجال تنفيذ برنامج الخصخصة

عند الأخذ بنظر الاعتبار ما جاء في المجالين السابقين يوصى بتنفيذ برنامج الخصخصة لمصرف الرافدين على مرحلتين وكما يأتي:

المرحلة الأولى: استخدام أسلوب الخصخصة الجزئية (خصخصة الإدارة) خلال مدة زمنية محددة لما لذلك من دور واضح في ما يصدر عن هذه الادارة من قرارات سواء كانت تتعلق بالتطبيقات المحاسبية واتخاذ القرارات اللازمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وان كان ذلك بصورة تدريجية ومدى انعكاس ذلك على شفافية التقارير المحاسبية أو ما كان يتعلق بتنمية العملية المصرفية وإعادة هيكلة المصرف.

المرحلة الثانية: وتبدأ بعد انتهاء المرحلة الأولى وتتمثل باستخدام أسلوب الخصخصة الضمنية (خصخصة الإجراءات) من خلال وضع قاعدة فعالة وكفوءة لصياغة قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي على غرار قانون الاستثمار الأجنبي وتعديل القوانين القائمة لرفع مستوى أدائها في تنظيم سوق الأوراق المالية، وما لذلك من اثر واضح على التطبيقات المحاسبية ووضع أسس سوق لرأس المال بما يؤدي الى الالتقاء في نقطة تعني رفع مستوى الأداء وفقا لآليات السوق التنافسية لرفع عجلة النمو الاقتصادي.

المراجع

أولا-المراجع باللغة العربية

١. _____، "طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية"، ٢٠٠٣، على الموقع www.socpa.org .
٢. بشار ذنون محمد الشكرجي، "تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية:دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تشرين ١، ١٩٩٩.
٣. الضو النعيم احمد، "الخصخصة من منظور تنموي"، مجلة التجارة والصناعة ،عدد ١١، ١٩٩٥.
٤. ضياء حبيب الخيون، "المصارف العراقية تتهيأ لخصخصة القطاع المالي"، جريدة الزمان، العدد ١٧٢٨، في ٢٠٠٤/١١/٢.
٥. عبد الرحيم الريح، "الأطر البيئية المطلوب توفرها للتحول إلى عملية الخصخصة"، غرفة تجارة أبو ظبي، ٢٠٠٤، على الموقع www.islamonlin.net
٦. علي حسين علي عبد اللطيف، "الخصخصة مفاهيم ومحاذير"، مجلة التجارة والصناعة، عدد ١٥، سنة ٢ ،١٩٩٥.
٧. فهيم صالح لوندي، "مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد١٠٧، تموز-أب، ١٩٩٨.
٨. محمد شريف بشير، "الخصخصة:اتجاهات ودروس مستفادة"، ٢٠٠١، على الموقع www.islamonlin.net.
٩. مركز البحوث المالية والمصرفية، "أرقى المصارف أداء"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧، عدد٣، سنة ٧، سبتمبر،١٩٩٩ .
١٠. مركز البحوث المالية والمصرفية، "الخصخصة نظرة عامة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية،عدد١، سنة١٩٩٥.
١١. مركز البحوث المالية والمصرفية، "دور الخصخصة في اقتصاد عالمي متغير"، مجلة الدراسات المالية و المصرفية،عدد١، سنة١٩٩٥.
١٢. مركز البحوث المالية والمصرفية، "نحو نموذج جديد للأداء المالي"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٧،عدد٣ ، سنة ٧، سبتمبر،١٩٩٩.
١٣. مصطفى مهدي حسين، "الصيرفة الخاصة في الاقتصاد العراقي:الدور الجديد والاحتمالات المطروحة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد١، ١٩٩٦.
١٤. نجوى عبدا لله، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي لتنمية القطاع المالي العربي بعنوان "الخصخصة وإعادة الهيكلة في البنوك المصرية"، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الإمارات، ابريل ٢٠٠٣.
١٥. هشام احمد حسبو، "التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.

ثانياً-المراجع باللغة الأجنبية

1. Haluk Unal, Miguel Nararro,"The Technical Process of Bank Privatization in Mexico", Financial Institutions Center, July 1997.
2. John Nellis, "the World Bank Privatization and Reform in Transition Economies: Retrospective Analysis", World Bank EDI Development Studies, Washington, 2000.
3. Leslie Elliott Armijo, Prem Shankar Jha,"Privatization of Electricity and Banking Center State Relation in India &Brazil", Revista de Economia Politica, vol.17, no 3(67), 1997.

4. Paul Starr," The Meaning of Privatization", 1988, on www.questia.com
5. Rancor jelic and Others, "The Choice of Privatization Method and The Financial Performance of Newly Privatized Firms in Transition Economics, Journal of Business Finance & Accounting, 2003.
6. Ronald J .ive and Others, "Reforming Financial Systems: Policy Change and Privatization", 1991, on www.questia.com.
7. Sudeshna Ghosh Banerjee, Michael C.Munger,"Move to Markets. An Empirical Analysis of Privatization in Developing Countries", December 2002, on www.ssrn.com Papers id= 362265.
8. William L. Megginson,"The Economics of Bank Privatization", on www.ssrn.com , January 21, 2004.

Financial and Accounting Analysis Cycle to Appraisal Financial Sector at Adopt Period of Privatization Programme Especially sight on Iraqi AL-Rafidain Bank

ABSTRACT

The main purpose of this research is to give a definition to privatization, and its most effective factors, and the environmental procedures that have provided to make it successful. Besides, it shows the role of these procedures in choosing the appropriate form of applying the privatization program as an overture step for the accounting environment studies to execute this program upon Iraqi AL-Rafidain Bank. In addition, it shows the role of the data and information in which the accounting analyst and the financial analyst have presented to waluate its financial performance by using traditional and modern indications.

The problem has specified by the following question:

"Do the information presented by the financial and accounting analysis have an important role in determining the strong and weak points in the financial performance of Iraqi AL-Rafidain Bank, and which will make the circumstances easy for executing the suggestive privatization program to reconstruct the framework of the financial system of the bank by methods for the economic environment in Iraq?"

The traditional and modern demonstration reached the following results:

1. Because of devaluation in profit, vacillation in liquid and insufficient of capital bank there are depression in the bank financial performance.
2. There is depression of well managing the bank.
3. There is inadequacy in stating the financial statement published by the bank.
4. There is ineffectual in the internal and external employing techniques used by the bank.